الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب لولاية عين تموشنت

كلية علوم إقتصادية و تجارية و علوم التسيير

قسم : علوم الإقتصادية

تخصص :تحليل الإقتصادي و إستشراف

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم الإقتصادية

أثر العدالة الاجتماعية على النمو الإقتصادي

من إعداد الطلبة :

دهنون عبد النور

إشراف الأستاذ :

د.أوجامع

تاريخ المناقشة: / / 2024

تمت المناقشة علنا أمام اللجنة المكونة من

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
أ. بن سبع الياس	أستاذ محاضر – أ –	رئيسا
أ .أوجامع ابراهيم	أستاذ محاضر – أ –	مشرفا ومقررا
أ . زناقي سيد أحمد	أستاذ محاضر – أ –	مناقشا

السنة الجامعية : 2023 – 2024

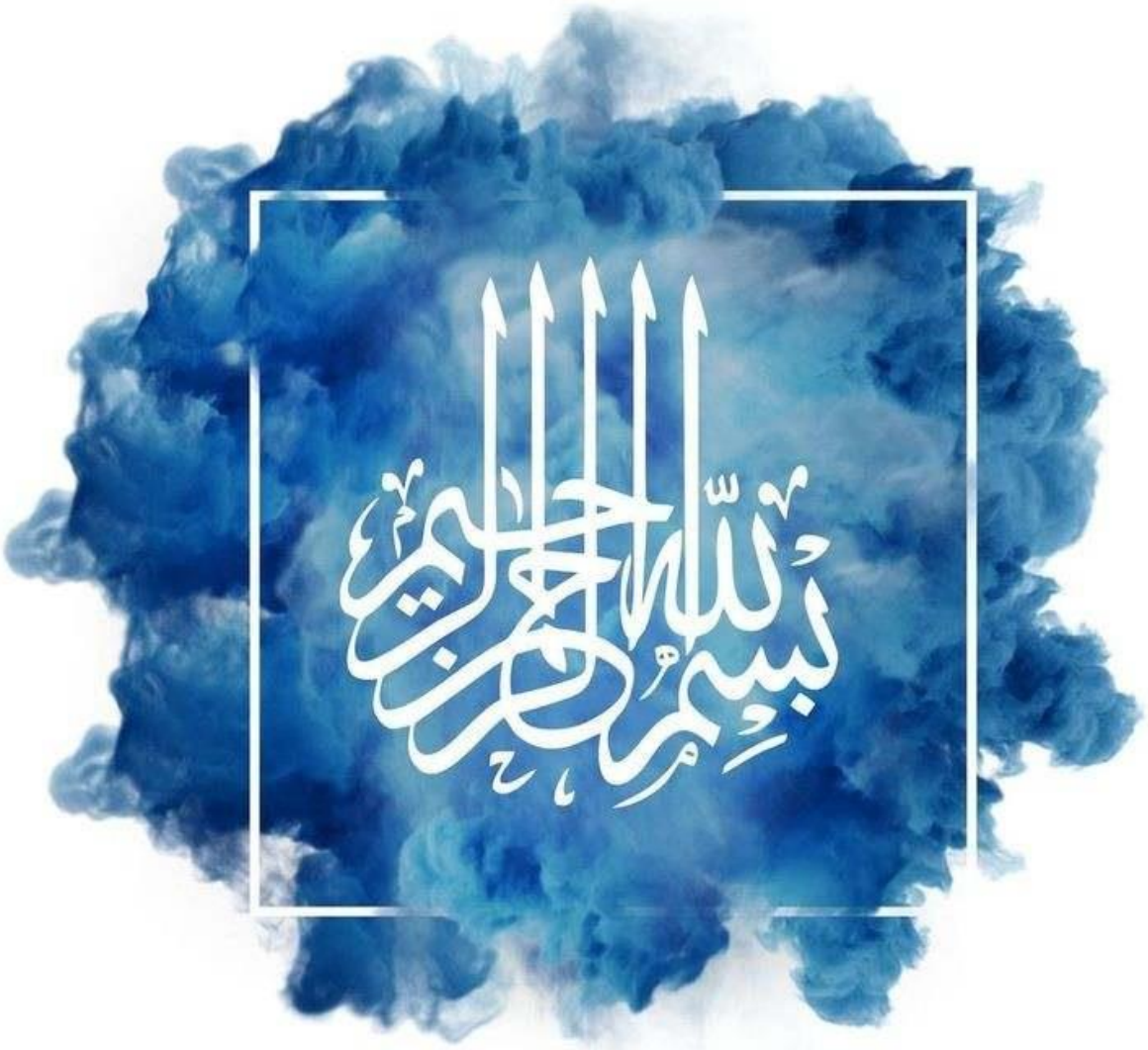
بسم الله الرحمن الرحيم

دعـــاء

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور ادا نجحنا و لا باليأس ادا أخفقنا و ذكرنا

ذكرنا إن الإخفاق و هو صورة التجربة الاولى التي تسبق النجاح

اللـــهم :

إذا أعطيتنا نجاحـا فلا تأخذ تواضعنـا

إذا أعطيتنا تواضـعا فلا تأخذ عزتنـا

إذا أعطيتنا مـــالا فلا تأخذ سعادتنـا

إذا أعطيتنا قـوة فلا تأخذ عقولنـا

شـــــكـــــر

قال تعالى"ولئن شكرتم لازيدنكم "

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة و أعاننا على أداء هذا الواجب و وفقنا إلى انجاز هذا العمل، نهدي ثمرة جهدنا هذا إلى الوالدين الكريمين و جميع الإخوة و الأخوات الذين كانوا لنا العون و السند،

نتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف

"أوجامع إبراهيم " لمساعدته لنا و إشرافه على انجاز هذا العمل .

و إلى جميع الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا بمساعدتهم و نصائحهم و توجيهاتهم و إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل و في تذليل ما واجهنا من صعوبات.

إهـــــــداء

أحمد الله عز وجل على منه و عونه لإتمام هذا البحث.

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي أمتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة،أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره؛ إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و الحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرّعاية و كانت سندي في الشدائد، و كانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة خطوة في عملي، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب و العين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين؛ إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكيّ

و إلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في دواتنا و في أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى...

من 11الآية "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم : "قال الله تعالى سورة الرعد

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

الفهرس

الشكر والاهداء
المقدمة العامة 1

الفصل الاول : الإطار المفاهيمي للعدالة الإجتماعية و النمو الإقتصادي

تمهيد : 12
المبحث الأول:عدالة الإجتماعية 13
المطلب الأول : لتعريف اللغوى لمفهوم ''العدالة الإجتماعية:''..... 13
المطلب الثاني : نشأة مفهوم ''العدالة الإجتماعية:''..... 15
المطلب الثالث أبعاد العدالة الاجتماعية :..... 15
المبحث الثاني :مؤشرات للعدالة الاجتماعية 20
المطلب الأول : الحصول على الاحتياجات والخدمات الأساسية 20
المطلب الثاني : تكافؤ الفرص 21
المطلب الثالث : الرفاه 22
المبحث الثالث : لإطار المفاهيمي النمو الإقتصادي 24
المطلب الأول : مفهوم النُّمو الاقتصادي 24
المطلب الثاني : أهمية النمو الإقتصادي..... 25
المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي..... 26

الفصل الثاني :العدالة الاجتماعية والنمو الإقتصادي في الجزائر

تمهيد:.....**ERREUR ! SIGNET NON DEFINI**

المبحث الأول: علاقة العدالة الاجتماعية بتعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر..**SIGNET NON DEFINI !**

المطلب الأول: محركات النمو الاقتصادي في الجزائر أهم القطاعات.**REUR ! SIGNET NON DEFINI**

المطلب الثاني: دعم العدالة الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر.**REUR ! SIGNET NON DEFINI**

المطلب الثالث : علاقة العدالة الاجتماعية بالتشغيل في الجزائر.**ERREUR ! SIGNET NON DEFINI**

المبحث الثاني : تبني العدالة الاجتماعية ودورها في توفير مناصب الشغل..**UR ! SIGNET NON DEFINI**

المطلب الأول: أهمية تبني العدالة الاجتماعية من طرف مؤسسات القطاع الخاص الجزائري..**T NON DEFINI**

المطلب الثاني: المبادرات والممارسات المسئولة اجتماعيا وبعض أساليب التوعية والتحسيس.**ET NON DEFINI**

خلاصة الفصل:.....**ERREUR ! SIGNET NON DEFINI**

خاتمة 43

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر, وكيفية تأثير المسؤولية الاجتماعية على معدلات النمو الاقتصادي, حيث نجد أنه كلما كانت منظمات الأعمال والمؤسسات الاقتصادية سواء تابعة للقطاع الخاص أو العام ملتزمة ببرامج وممارسات المسؤولية الاجتماعية كلما انعكس إيجاباً على مستويات النمو الاقتصادي ورفع عجلة التنمية الاقتصادية, ولا يتحقق ذلك إلا بشراكة وتكاتف جهود القطاع العام والخاص والمجتمع المدني.
تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتغطية الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة وكذا معرفة علاقة المسؤولية الاجتماعية بالنمو الاقتصادي في الجزائر.
ولقد توصلنا في هذه الدراسة إلى أن تبني المؤسسات الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية له فوائد جمة للمجتمع وتحقيق أهداف المؤسسات (الربحية إلى جانب الدور الاجتماعي) وأن النمو الاقتصادي من أهم مؤشرات اقتصاد أي دولة والقطاع الصناعة الزراعة والسياحة دور مهم في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية, كما وصلت الدراسة إلى أن تبني فكرة وبرامج المسؤولية الاجتماعية من طرف مسئولي شركات القطاع الخاص يساهم في التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية, وأن للمسؤولية الاجتماعية علاقة بالتشغيل وتوفير مناصب الشغل والحد من الفقر والبطالة.
الكلمات المفتاحية: مسؤولية اجتماعية, نمو اقتصادي, مجتمع قطاع عام, قطاع خاص.

Summary:

This study aims to know the extent to which social responsibility contributes to supporting economic growth in Algeria, and how social responsibility affects economic growth rates. Economic growth and raising the wheel of economic development, and this can only be achieved through the partnership and concerted efforts of the public and private sectors and civil society.

The descriptive analytical method was relied on, to cover the theoretical and conceptual framework of the study, as well as to know the relationship of social responsibility to economic growth in Algeria.

In this study, we have concluded that the adoption of social responsibility by economic institutions has great benefits for society and the achievement of the goals of institutions (profitability in addition to the social role), and that economic growth is one of the most important indicators of the economy of any country and the industry sector, agriculture and tourism have an important role in moving the wheel of economic development, as The study concluded that the adoption of the idea and programs of social responsibility by officials of private sector companies contributes to economic development and social development, and that social responsibility is related to employment, job creation, poverty reduction and unemployment.

Keywords: social responsibility, economic growth, society, public sector, private sector.

مقدمة

مقدمة

مقدمة:

حظيت العدالة الإجتماعية وإرتباطاتها بالسلطة والفرد والمجتمع وتحديد المعايير التي تحكمها (الحرية والمساواة) بإهتمام كبير من قبل المفكرين والدارسين والباحثين ، وأصبحت محورا رئيسا وحقيقة للأنظمة الفكرية، بل في الواقع أضحت الفضيلة الأولى للمؤسسات الإجتماعية، ولازالت العدالة الإجتماعية مطلبا من أهم المطالب الإنسانية الفردية والجماعية نظرا لارتباطها بمفاهيم دقيقة وفي غاية الأهمية مثل المساواة وعدم التمييز والحرية والحماية الإجتماعية والتوزيع العادل، ومفهوم العدالة الإجتماعية جعل من النظرية السياسية المعاصرة تولي أهمية وبشكل أساسي على تقديم نموذج جيد من السلطة السياسية، ونظام سياسي قادر على تحقيق العدالة بشتى أنواعها السياسية والإجتماعية والإقتصادية وبالتالي تحقيق الاستقرار المجتمعي والسياسي ، لذا العدالة الإجتماعية هي شرطا أساسياً لتحقيق السلام والأمن والتماسك الإجتماعي، ويجب تعميم مبادئها في السياسات والبرامج الوطنية لتحقيق التغيير المطلوب نحو مجتمع عادل ومتماسك، والتأكد من ملاءمتها لأولويات ومقاصد الخطة التنموية وغيرها من الإلتزامات العالمية.

وواقع الحال يبين تلك الأهمية للعلاقة بين العدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي في كل البلدان على إختلافها، فسياساتها المساواتية والمنصفة تحقق الإجماع بين مختلف الأطياف والفئات المجتمعية نظرا للقبول وتحقق مبدأ الرضا عن تلك السياسيات التي تخدم الجميع وتلبي مطالبهم، وهذا راجع إلى توافر الإرادة السياسية للنظام السياسي القائم ونجاحه في ممارسة قدراته ووظائفه، فيضفي الشرعية السياسية ويزيد من لم شمل أفراد المجتمع حول سياساته المنتهجة ، وهذا يعد مدخلا لتبادل الثقة وتفعيل المواطنة الهادفة إلى المشاركة والتمكين وبالتالي يتحقق الإستقرار السياسي عبر بلوغ مؤشرات دالة من قبيل نجاح السياسات الإقتصادية إستقرار البرلمان والحكومة حماية المجتمع وتلبية حاجيات البيئة الداخلية والخارجية إختفاء الولاءات وغياب العنفه أي إكتساب النظام السياسي القدرة على التكيف ومعالجة مختلف الظواهر والأزمات التي قد تطرأ بأساليب ذات كفاءة وبعيدا عن الممارسات غير تقليدية. لذا إستعاد مفهوم العدالة الاجتماعية أهميته عالميا وعربيا، بعدما تركزت الأبحاث في حقل "السياسات المقارنة عليه، وأصبح مطلبا يتعلق بالديمقراطية بعد الموجة التي عرفها العالم العربي عام 2011 ما سمي بثورات الربيع العربي" الذي برزت معه العدالة الإجتماعية كضرورة حتمية وأساس للإستقرار الفردي والمجتمعي والوطني،

ومصدر للتطور والرقي، ومبدأ للتعايش السلمي بين الأمم والمجتمعات والشعوب ، فهي لا تعترف بالفروقات والحواجز التي تواجه الأفراد والفئات والتي قد يكون سببها الجنس أو النوع أو العرق أو الإنتماء أو الدين أو الثقافة، فمقابل ذلك تدعو إلى إعلاء قيم تكافؤ الفرص والمساواة والإنصاف وتعزيز الحقوق وضمان الحماية وتكريس توارث الأجيال والعدالة التوزيعية لمختلف الأعباء والثروات ، أمام ذلك تتحقق مبادئ العدالة الإجتماعية الرامية إلى تحقيق الكرامة الإنسانية وإتاحة الفرص المتساوية للجميع دون تمييز أو إقصاء أو تهميش أو حرمان أو إستبعاد اجتماعي، وعلى هذا الأساس تتكون ثوابت النظام الإجتماعي واستقراره، وتقضي على الصراع الطبقي نتيجة التوافق الذي تحدثه جراء تلبية الحاجات المجتمعية، وفي المقابل يستمد النظام السياسي شرعيته ويحافظ على قدراته ووظائفه، فضلا عن توفير قاعدة شعبية تتبادل الثقة مع مؤسسات الدولة وتزيد من مشاركتها الفعالة والهادفة ، وهو نوع من التوافق السلس يساعد على الإستمرارية ويحقق التكامل وإندماج مختلف الفئات مع. زيادة قدرة الدولة للوصول إليها.

إذن العدالة الإجتماعية هي نظام اجتماعي وإقتصادي وسياسي يهدف إلى تذليل كل الفوارق الإجتماعية والفجوات الطبقية لمختلف القيم التي قد تكون ثروة أو فرصة أو خدمة أو غيرها من الحقوق بين الأفراد وفئات المجتمع الواحد، بحيث تعمل على توفير المعاملة العادلة وتوفير الحصة التشاركية والإنتفاع المتساوي من خيرات البلاد للجميع، عن طريق إعادة توزيع الدخول والفرص لتشكيل مجتمع متساوي ومشارك وفعال.

كما تعتبر العدالة الإجتماعية ركيزة النظام السياسي في أي مجتمع ومعياراً رئيسياً لقياس أداء مؤسسات الدولة بمختلف مستوياتها الإدارية، حيث تسخر النظم المنشودة بالعدالة الإجتماعية والمساواة البرامج والخطط لإشاعة الإستقرار السياسي والاجتماعي وتعميق السلم الأهلي، وتجذيره داخل المجتمع بما يوفر المواطنة والتنمية الإنسانية التي تعتبر الإنسان وسيلة وهدفا في آن واحد .

فإذا كان النمو هو الشغل الشاغل للحكومات قصد اللحاق بركب الدولة المتقدمة ، فإن ذلك يبقى ناقصا نظرا لهواجس تحقيق المساواة والإنصاف في توزيع عوائد النمو، والكيفية التي يتم من خلالها حصول الأفراد على نصيبهم من ثمرات التنمية ، وهي إحدى الإهتمامات الكبيرة في عملية التنمية العادلة.

لكن بالإستناد إلى التجارب والمعايير التاريخية يتضح أن الدول النامية ومنها العربية التي حققت معدلات نمو مرتفعة معظمها قد يذهب إلى الأغنياء والذي يقابله حرمان لفئات واسعة من المجتمع من ذات المنافع ، ما يجعلها تعاني من مستويات معيشية متدنية إرتبط بها إرتفاع معدلات الفقر والبطالة وضعف الخدمات التعليمية والصحية، وهذه كلها ركائز أساسية توفرها أو غيابها يرتبط بالعدالة الإجتماعية وأيضا هي عوامل تؤثر بشكل مباشر وغير

مباشر على حالة الإستقرار السياسي والمجتمعي في البلدان العربية . أمام هذه الحالة كان ممكن أن يمثل الإستقرار السياسي تلك القدرة للنظام السياسي على التكيف من خلال مع الأزمات بشكل ناجح وإدارة الصراعات داخل المجتمع بطريقة تمكنه من السيطرة والتحكم بها بإستخدام أساليب ذات كفاءة في الإقناع بعيداً عن ممارسة العنف ومستندا إلى الشرعية السياسية.

التعامل

لكن مخرجات سياسات الأنظمة العربية تنافت مع مؤشرات الإستقرار السياسي حيث ركبت النظم العربية صورة لها بدايتها الماضي التاريخي لتأسيس الدولة العربية من منطلق التفرد بالحكم وقبضة السلطة وإنعدام تداولها، أذهب عنها شرعيتها وحلت محلها (الزبونية والواقع المرير الذي أدى إلى نفور الشعوب من العملية السياسية كرد فعل على هامشية الفرد والمجتمع في نظر أصحاب السلطة أدى إلى تباعد المسافة وإنعدام الثقة وسلب للحقوق مارست جرائه الشعوب العربية إحتجاجات حركت الشارع وزادت من العنف السياسي بسبب التذمر من الواقع المعاش وخوفا من المستقبل المظلم الذي لم يخطط له ولكيفية الإنتفاع بالحقوق والعدالة بين الأجيال، بل يوجد هدر وتبديد للموارد المادية والطبيعية، وزيادة تحمل أعباء السياسات الغير مجدية بثقل المديونية وترسيخ التبعية على عدة مستويات) نتيجة لهذه التراكمات شهدت المنطقة العربية حالة من الفوضى والإحتجاجات والإنتفاضات مع بداية عام 2011 ما يعرف بثورات الربيع العربي"، كانت الشعارات المحركة للشارع والمطالب الموجهة للسلطات الحاكمة تتمحور حول الكرامة الإنسانية والحرية والعدالة الإجتماعية إذن، العدالة الإجتماعية هي سبب في نشوب الصراع بين الحاكم والرعية وساهمت إلى حد كبير في زيادة مشكلة الإستقرار السياسي ، وتأثر هذا الأخير نتيجة الإرتباط بين مؤشراته وركائز العدالة الإجتماعية الغائبة.

كان لتأثير سياسات العدالة الاجتماعية على الإستقرار السياسي في المنطقة العربية تفاوت بين الدول من حيث مواجهة الشعوب لحكامها تراوحت بين إنعدام الإحتجاجات في دول ، ووجودها سلميا في دول أخرى ، وبلوغها إلى درجة تعبير الثورة في بقيت الدول التي عرفت عنف سياسي ومواجهات صراعية ، وهي الحالات التي رصدت في كل من الإمارات العربية والجزائر ومصر على التوالي.

وبغية تخطي هذه المشاكل المتعلقة بغياب العدالة الاجتماعية المؤثرة على الإستقرار السياسي في الدول العربية، إنتهاج مسار ديمقراطي قوامه التنمية العادلة والمواطنة الفعالة، وتفعيل إستراتيجيات ذات أبعاد سياسية وإقتصادية وإجتماعية هي عبارة عن تجارب ناجحة لدول سباقة في إنتهاج هذا المسار الإصلاحي القائم على التمكين

والحماية الاجتماعية والعدالة الإجتماعية كمداخل مساعدة على تحقيق العدالة الإجتماعية وإستقرار مجتمعات المنطقة العربية.

أولا – أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الموضوع من كون أن العدالة الإجتماعية لها ركائز وأبعاد تأثرت سلبا بفعل السياسات العربية، رغم ما تسخر به المنطقة من موارد بشرية ومادية وطبيعية، حيث أصبحت العملية السياسية ومخرجات القرارات تسير عكس المطلوب وتكسر الطموح، وهذه الوصفة التي تسير عليها الأنظمة العربية لعقود أثبتت فشلها بعد نفور المحكوم من الحاكم والمرؤوس من الرئيس أحدث فجوة وتباعد قابله إنعدام الثقة وزيادة الشرخ في ظل تعود على خطابات مستهلكة دون نتائج ملموسة لتطوير الحالة المعيشية للمواطن العربي، بل أفقدته حقوقه وسلبت منه حرياته وداست كرامته جراء غياب العدالة الإجتماعية التي أثرت بدورها على ضوابط ومؤشرات الإستقرار السياسي بعد لجوء الشعوب إلى الشارع عبر حركات إحتجاجية عارمة عبرت عن رفضها للسياسات المنتهجة والحقوق المهضومة والخيرات المهدورة مطالبة بالعدالة

الإجتماعية إلى حد إستعمال العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي من أجل إبقاء الأوضاع على حالها من جانب السلطة من جهة ، وإجتذاذ الإعتراف بالمطالب من جانب الشعوب من جهة أخرى.

وعلى هذا أساس أراد الباحث اللولوج إلى هذا الموضوع لأهميته بالنسبة للفرد والمجتمع والدولة ، خصوصا أن طبيعة الموضوع الذي نعالجه والإشكالية المطروحة ضمنه والنتائج المرجو التوصل إليها هي إضافة للحقل المعرفي الذي طرحت فيه بشكل عام والمراد به شرح وتوضيح الأفكار الغاضمة وإضافة أخرى جديدة في الإطارين المعرفي والعلمي للظاهرة محل الدراسة ، وإثبات فروضها عن طريق إعطاء نتائجها كحلول إلى حد ما .

وعليه تبرز الأهمية العلمية في التعرف على مفهومي العدالة الإجتماعية والإستقرار السياسي ومرتكزات ومؤشرات كل منهما، كما تعرفنا الدراسة على تأثير العدالة الإجتماعية كمتغير مستقل على الإستقرار السياسي الذي أصبح من أولى أهداف الدول النامية بما فيها العربية نحو الإصلاح والتحديث بعد فشل السياسات في الإحتواء مع مقارنة هذا التأثير بين ثلاثة دول عربية هي الجزائر ومصر والإمارات العربية برصد وفحص التطورات الحاصلة وحدوث العنف السياسي وأسباب وعوامل ذلك في كل منهم، مع إبراز المعوقات والتحديات التي تقف عثر تحققها والرهانات المرجو بلوغها والإستراتيجيات الواجب تطبيقها وهي عمليات وتجارب يجب على الدولة العربية أن تراعيها وتضمنها في سياساتها للمحافظة وحماية أمنها واستقرارها السياسي . أما الأهمية العملية فتكمن في تطبيق نتائج المحصلات العلمية التي تعتبر خطوة أولى تتبع للوصول إلى تجسيد على أرض الواقع، والأهمية تنحصر

في تطبيق توصيات الدراسة وإستنتاجاتها بمعرفة أهم المؤشرات الواجب إتباعها للوصول إلى التغيرات المرجوة، مع تحديد للمشاكل التي قد تعترض العملية وكيفية السيطرة عليها .

ثانيا – أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى تحديد مفهوم العدالة الإجتماعية ومقوماتها ومرتكزاتها وأبعادها ومن ثم ربطها بمفهوم الإستقرار السياسي وعرض مختلف التوليفات النظرية التي تجمع بين المتغيرين، مع ضبط العلاقة الوظيفية بينهما، ومن ثم التعرف على الظاهرة واقعيا وأثرها في البلدان العربية، ومن ثم مقارنة أثر سياسات العدالة الإجتماعية على الإستقرار السياسي في كل من الجزائر ومصر والإمارات العربية على ثلاثة مستويات سياسيا وسوسيو اقتصادي وأمني عسكري في مع مطالب العدالة الإجتماعية المرتبطة بالحراك على إعتبار أن الدول الثلاثة عربية تشترك في منطلقات وتختلف في أخرى، نظراً لطبيعة تكوين الدولة النظام السياسي القائم التجربة التي مرت بها ، فهذه العوامل منحت الأنظمة الثلاثة الكيفية في التعامل مع المطالب المرفوعة جراء الحركات الإحتجاجية بعد 2011، فمنها من نجح في تجاوز الأزمة ومنها من لم تستطيع وأخرى منعت وقوعها أصلا بالمسارعة في الإصلاح وتغليب الإستجابة الإقتصادية على السياسية لسد الثغرات الموجودة .

التعامل

ثالثا – مبررات إختيار الموضوع :

بالنظر إلى مجموعة الأهداف المرجوة من الدراسة، جاء إختيارنا لموضوع البحث بناءاً على دوافع محددة أدت بنا الطرح الموضوع الذي حركته إعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية نعددها كالآتي : أ– الدوافع الموضوعية :

–

. تعتبر البلدان العربية الأكثر تميزاً بفجوة سياسات العدالة الاجتماعية التي أدت إلى زيادة مستويات الفقر والبطالة والفساد وتوسيع دائرة الضحايا مما أدى إلى التهميش والحرمان، الأمر الذي أدى إلى حراك شعبي عربي ضد الظلم الاجتماعي الممارس من قبل الأنظمة السياسية المتجذرة.

أصبح موضوع العدالة الاجتماعية القديم المتجدد محل حديث الساعة بعد الحركات الإحتجاجية العربية لعام 2011، وطرحت في نقاشات وحلقات وملتقيات ومؤتمرات وبرامج دولية وإقليمية ووطنية رسمية وغير رسمية لم يسبق لها مثيل من قبل بعد أن كانت تعاني التعتيم والحظر إلى أن أخرجها الحراك الشعبي العربي إلى الواقع وأصبحت من المطالب الأساسية المرفوعة إلى السلطات العربية وإقترنت بالتمكين السلم والتهميش الثورة .

– التعرف على مضامين العدالة الإجتماعية في الواقع العربي وسببية الفجوة بين التشريعات والممارسات المؤدية إلى الفوارق والفجوات الإجتماعية والطبقية مع تسليط الضوء على إمكانية التجاوز والإحتواء أو السير على الطريق الهاوي المهدد للأمن والإستقرار.

– إن قلة الدراسات التي عنت بإستكشاف علاقة العدالة الإجتماعية بالإستقرار السياسي في البلدان العربية كان السبب في البحث الطويل حول بيانات الدراسة التي اصطدمت بشحها، خاصة وكون البحث يستلزم توفر البيانات في شكل سلاسل زمنية لاسيما بعد الحراك العربي لعام 2011. الدافع الرئيسي والوجيه من الدراسة يتمثل في محاولة تحليل السياسات العربية المتعلقة بالعدالة الإجتماعية والوقوف على مواطن الضعف والخلل سواءاً كان سياسيا أو إقتصاديا وإجتماعيا والذي له تداعيات خطيرة على الأمن والإستقرار المجتمعي والسياسي خاصة بعد الإنفلات الأمني الذي حصل بدرجات متفاوتة في العديد من الأقطار العربية بعد عام 2011 في مصر وليبيا وتونس وسوريا واليمن ب الدوافع الذاتية : – إن مسألة الإنتماء للوطن والأمة العربية شكل لنا دافع دراسة مشاكله وأزماته وظواهره وقضاياه، حتى نساهم ولو بالقليل في وضع اليد على الجرح ومحاولة التحليل والوصول إلى نتائج وحلول إمبريقية لمعاناة الشعوب العربية في كفاحها الضمان العيش الكريم بكرامة وحرية وعدالة . – رغبة الباحث في تخصص دراسة العدالة الإجتماعية والإلمام به معرفيا وعلميا بإعتبارها أساس السياسات العامة ،وهذا الإعتبار الذاتي نابع من مواصلة البحث في هذه المواضيع المهمة بعد التطرق في رسالة الماجستير إلى موضوع الفقر ومشكلة التوزيع في الجزائر، والذي يعتبر كجزء من موضوع بحثنا "العدالة الإجتماعية"، الذي مكننا من الحصول على رؤى وإستنتاجات للبحث في هذا المجال المتزامن مع الأحداث والتطورات والتغيرات الطارئة على الساحة العربية والإقليمية والدولية. الرغبة في الإصلاح والتطلع إلى ترشيد وحوكمة سياسات العدالة الإجتماعية مع تمكين جميع الفئات المجتمعية ، ومشاركتهم سياسياً وإقتصاديا في إتخاذ القرارات المصيرية، لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة والعادلة والفعالة. رابعا – أدبيات الدراسة :

إن العدالة الإجتماعية والإستقرار السياسي هو موضوع واسع حيوي وعبر تخصصي عرف إهتماما كبيراً عربيا وإقليما ودوليا عبر نقاشات وحوارات وملتقيات و دراسات وتقارير وكتابات قصد تسليط الضوء على الظاهرة والبحث والتحليل لإيجاد سبل الخروج من المعضلة التي حركت الشارع العربي بعد إستمالة السلطات في الإستجابة لمطالبها المشروعة الداعية إلى الحرية والكرامة والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص .

وما ينبغي الإشارة إليه أن الدراسات المتقدمة لم تشير إلى موضوع الدراسة بعينه أي لم نجد دراسات جمعت بين العدالة الإجتماعية والإستقرار السياسي في المنطقة العربية أو غيرها ، بل أغلب الدراسات المتقدمة تناولت كل

مفهوم على حدا وأغلبها جاءت بعد عام 2011 ومن بين الكتابات التي تقاربت مع موضوع بحثنا دراسة الإسكوا حول "ما تبقى من الربيع مسار طويل نحو تحقيق العدالة الإجتماعية في المنطقة العربية بدراسة حالة كل من مصر وتونس ومغرب" حيث تم إستعراض السياق العام الذي أحاط بما سمي الربيع العربي" وتناولت التحديات التي تواجه تحقيق العدالة الإجتماعية والحفاظ على التماسك الاجتماعي أثناء التحولات السياسية، كما أبرزت الدراسة أن العدالة الإجتماعية والاقتصادية هي مفتاح لفهم الحراك الشعبي ومآلاته بمعنى دافع لفهم العقد الإجتماعي الجديد بعد الحراك الشعبي بين الدولة والمجتمع، بالإضافة إلى تقصي واقع العدالة الإجتماعية في البلدان التي عرفت حراكا شعبيا من خلال النظر في عمليات الإنتقال الدستوري والسياسي ، مع دراسة حالة كل من مصر وتونس والمغرب، كما ركزت الدراسة على أربعة نقاط أساسية هي مسار صياغة الدستور ومدى مراعاته المبدأ المشاركة وتضمينه النصوص المتعلقة بالعدالة الإجتماعية، بالإضافة إلى البرامج الإقتصادية والاجتماعية المستحدثة من أجل تأمين شروط العدالة الإجتماعية، كما أبرزت أيضا مجموعة من التحديات التي تعيق تطبيق العدالة الإجتماعية وهذا يتقاطع إلى حد ما مع دراستنا ، إلا أنها لم تقدم تحليلا عن تأثر مسألة الاستقرار السياسي في هذه البلدان التي عرفت حركا شعبيا وصار معه تصادم وعنف في غالب الأحيان .

خامسا – صعوبات الدراسة :

أي بحث أكاديمي ودراسة علمية متخصصة تتناول قضية تحتاج إلى تعمق وتمحيص تعترضها قدرا من المعوقات والصعوبات التي تتفاوت وطبيعة موضوع البحث وأهميته، وعلى الباحث بذل قدر من الجهد لمواجهة هذه الصعوبات وتذليلها وتجاوزها لغرض إنجاح البحث العلمي وبلوغ الأهداف المرجوة من الدراسة ودراستنا لموضوع العدالة الإجتماعية وأثرها على الإستقرار السياسي في البلدان العربية اعترضتها مجموعة من الصعوبات تمثلت أساسا في شمولية البحث وسعته مما يؤدي إلى صعوبة ضبط العديد من جزئياته، بالإضافة إلى إعتماد الباحث على المجلات العلمية المحكمة والتقارير الدولية وإعادة ضبطها بتحليل المضمون وإختبار مدى صحة الطروحات أثناء تطبيقها عمليا، نظرا لقلة المصادر والدراسات الإكاديمية خاصة فئة الكتب، حيث تكاد تنعدم البحوث التي ربطت بين المتغيري العدالة الإجتماعية والإستقرار السياسي، كما يعد البحث في موضوع العدالة الإجتماعية صعب كونه مطلبا حراكيا لم يتم الفصل فيه بعد عربيا ومازال يكتنفه صراع الإثبات المستمر بين السلطة والمواطنين الذي يحتاج إلى طول الإنتظار لرصد المستجدات الراهنة وهذا لا يساعد الباحث من حيث المواعيد الإكاديمية.

سادسا – إشكالية الدراسة :

تحظى ظاهرة العدالة الإجتماعية وتجسيداتها بإهتمام الدراسين من مختلف تخصصات العلوم الإجتماعية الأمر الذي أدى إلى تعدد المداخل النظرية والمقاربات المنهجية والدراسات الميدانية في ظل تزايد وتأثر عدالة النمو والتنمية والمساواة والإنصاف بإرتفاع معدلات الفقر والبطالة وزيادة التفاوت والفروق الاجتماعية والفجوات الطبقية والإستبعاد والتهميش والحرمان التي أثرت بشكل ملفت على ظاهرة الإستقرار السياسي في البلدان العربية خاصة بعد عام 2011 وما عرفته المنطقة من أحداث وتطورات متسارعة تستدعي التساؤل وتشخيص العلاقة السببية بين مرتكزاتها ومؤشراتها التي تعاني الإختلال وتفتقر إلى السياسات الرشيدة .

والجدير بالذكر أن جل الدول العربية تعاني غياب العدالة الإجتماعية أي فشل تحقيق مقوماتها الأساسية وتأثر أبعادها على كافة المستويات، نظرا لطبيعة النظم السياسية العربية التسلطية التي جمعة بين السلطة والثروة والقوة والقرار وزادت من الغبن الاجتماعي لمواطنيها لعقود من الزمن منذ تأسيس الدولة العربية، أي الإبقاء على نمط الحكم السائد منذ وجود الدولة بنفس المنهج والخطاب والسياسة والأطر التي لم تعد تواكب تطلعات المجتمعات وشعوبها ولا الوقت الراهن الذي يهدف إلى بلوغ الحاجة مهما كانت الظروف في المقابل سهلة النظم المعلوماتية الوصول إلى المعلومة

بسرعة فائقة على الرغم من تستر الأنظمة العربية عليها بحجة الإغفال، وجدت أن السلطة الحاكمة تخدم مصالح فئة قليلة من المجتمع على حساب الأكثرية المهمشة الفقيرة والفئة البطالة الواسعة في المجتمع ألا وهي الشباب على الرغم من حيويته وقدرته وتطلعه و تعلمه، الأمر الذي جعله يعيش حالة الإغتراب في مجتمعه وعدم قناعته بالممارسات السياسية المجحفة في حقه، جعلت هذه الدوافع المحرك نحو تنظيم مشاركات غير تقليدية بدل التي حرم منها والخروج في إحتجاجات وإنتفاضات عرفها الشارع العربي تحت مسمى ثورات الربيع العربي وفي ظل عدم الإستجابة لمطالبه الإقتصادية والإجتماعية تحولت إلى مطلب سياسي هو إزاحة السلطة القائمة ما نشب ممارسات عنيفة رسمية وغير رسمية أثرت على حالة الأمن والإستقرار السياسي وعلى هذا الأساس، فإن الدراسة الحالية تبحث فيما إذا كانت سياسات العدالة الإجتماعية تشكل دافعا أساسيا وراء استتباب الأمن والإستقرار السياسي أو جراء غياب العدالة الإجتماعية ينجر مسارات وممارسات غير تقليدية وعنيفة على غرار الحراك الشعبي الرافض للسياسات الفاشلة وغير العادلة الذي حدث عام 2011 بالبلدان العربية ونكون أمام مشكلة الإستقرار السياسي التي نحاول عبر المقارنة بين ثلاثة دول مصر والجزائر والإمارات رصد وتحليل التأثير بالوجود أو عدم الوجود.

ومن هذا المنطلق المنطقي، جاءت إشكالية الدراسة كالتالي : كيف أثرت سياسات العدالة الإجتماعية على الإستقرار السياسي في البلدان العربية عامة والجزائر ومصر والإمارات العربية المتحدة خاصة؟

ولإعتبارات تحليلية ، تم تفكيك الإشكالية الرئيسية إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية :

– ما مفهوم العدالة والاجتماعية والإستقرار السياسي ؟ وما هي الأطر النظرية المفسرة لمعنى المفهومين؟ – ما واقع العدالة الإجتماعية والإستقرار السياسي في البلدان العربية ؟

– ما أثر سياسات العدالة الإجتماعية على الإستقرار السياسي في كل من الجزائر ومصر والإمارات العربية المتحدة؟ – ماهي التحديات والرهانات والإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق العدالة الإجتماعية والإستقرار السياسي في البلدان العربية ؟ حدود إشكالية الدراسة : تم ضبط حدود مكانية وزمانية لدراسة موضوعنا، وهي كالآتي :

الحدود المكانية للدراسة: تتمحور دراستنا للبحث في نطاق البلدان العربية لغرض معرفة واقع سياسات العدالة الإجتماعية والاستقرار السياسي ومدى تجسيدها أو إجحافها ، ثم الإنتقال المقارنة أثر المتغير المستقل على التابع في كل من الجزائر ومصر والإمارات العربية.

– الحدود الزمانية للدراسة: تعالج الدراسة الفترة الزمنية بعد 2011 التي تميزت بأحداث وتطورات وتغيرات على الساحة العربية سببها العدالة الإجتماعية.

سابعا – فرضيات الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية تختبر الدراسة الفرضيات التالية :

– تؤثر سياسات العدالة الإجتماعية في زيادة مشكلة الإستقرار السياسي في البلدان العربية . – توجد علاقة طردية بين العدالة الإجتماعية والإستقرار السياسي في البلدان العربية .

– يتفاوت تأثير سياسات العدالة الإجتماعية على الاستقرار السياسي في كل من الجزائر ومصر والإمارات العربية. ترتهن العدالة الإجتماعية والإستقرار السياسي في البلدان العربية بتجاوز التحديات وبلوغ الرهانات وتحقيق الإستراتيجيات . ثامنا – مناهج وإقترابات الدراسة :

ستعتمد الدراسة مجموعة من المناهج نظرا لطبيعة الموضوع المتشعبة الذي يتطلب إستخدام التعدد المنهجي للتعرف على كافة أبعاد الظاهرة والمساعدة على فهم تطورها وتفاعلاتها، بإسقاط المنهج أو المقاربة وفق متطلبات كل فصل من الدراسة لتحقيق الإنسجام والتسلسل والإتزان البحثي ومنها المنهج التاريخي التحليلي للإشارة إلى السياق التاريخي الذي نشأت فيه الدول العربية وأنظمتها السياسية المتعاقبة، ولرصد كافة الأحداث وأهم التطورات التي مرت بها سياسات العدالة الاجتماعية في البلدان العربية عامة وفي الجزائر ومصر والإمارات العربية خصوصا،

وكذلك للتعرف على الخلفية التاريخية لواقع هذه السياسيات ، وبالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي ليساعدنا على تحليل الأوضاع والظروف الإجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في أي مجتمع في الماضي والحاضر والمستقبل، بالإضافة إلى المساعدة على تحديد وتفسير عوامل التغير الإجتماعي ، ووصف آثار سياسات العدالة الإجتماعية على الاستقرار السياسي في الدول العربية لتبيان مواطن القصور كنتيجة للدراسة، مع تحليل الإرتباط والعلاقة بين العدالة الإجتماعية والإستقرار السياسي، أيضا تم إعتماد المنهج المقارن بإعتباره القادر على تقديم تحليلات متباينة شكلا ومتقاربة مضمونا ، وإستخدامه في دراسة الفترات الزمنية والأحداث التي عرفتها الدول العربية، من أجل إستقصاء التحولات الجديدة والوقوف على العوامل التي أدت إلى التصعيد أو الحل ثم مقارنة وجود أوغياب ركائز العدالة الإجتماعية ومؤشرات الإستقرار السياسي من عدمه وأثر المتغير المستقل على التابع في كل من الجزائر ومصر والإمارات العربية، فهناك مستويات سياسية وإقتصادية – إجتماعية وأمنية تتعلق بالعدالة الإجتماعية والإستقرار السياسي تختلف دولة إلى أخرى فهي تحتاج إلى التحليل، والتصنيف، والتفسير، والإستنتاج، كما إستخدمت الدراسة المنهج الإحصائي لرصد الإحصائيات والبيانات لاسيما الأرقام والنسب والمؤشرات الإحصائية، حيث ساعدنا هذا المنهج في المقارنة وفي عرض واقع سياسات العدالة الإجتماعية في البلدان العربية.

ستعتمد الدراسة أيضا على مجموعة من المقاربات النظرية ، تتمثل في الإقتراب القانوني المؤسساتي لإبراز الأطر القانونية والدستورية والمؤسسية المتعلقة بسياسات العدالة الإجتماعية في النظم السياسية العربية عامة والجزائر ومصر والإمارات على وجه التحديد، كما يمكننا من التعرف على بنية وهيكلة المؤسسات التي سنتعرض لها من خلال الدراسة . بالإضافة إلى الإقتراب البنائي الوظيفي للمساعدة على معرفة بنية النظام السياسي العربي ووظائفه الأساسية (التوزيعية، التنظيمية الإستخراجية)، وكذلك في معرفة عملية صنع السياسات العامة وسياسات العدالة الإجتماعية، بالإضافة إلى دور الحكومات العربية في وضع القوانين وتنفيذ سياسات الدولة لتحقيق الاستقرار السياسي وضمان سياسات للعدالة الإجتماعية الناجحة . كما إعتمدت الدراسة على إقتراب السياسات العامة بإعتبار أن تحقيق العدالة الإجتماعية يرتبط بالخيارات السياسية للسياسات العامة المتبناة من قبل الحكومات، والتي تنقسم لأربعة أنواع أساسية متمثلة في سياسات تنظيمية، سياسات تنموية، سياسات توزيعية سياسات إعادة التوزيع، والذي ينعكس إيجابا أو سلبا على أي سياسات متعلقة بالعدالة الإجتماعية، وهذا يساعدنا على التقييم.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للعدالة الإجتماعية و النمو الإقتصادي

تمهيد :

حظيت العدالة الإجتماعية وإرتباطاتها بالسلطة والفرد والمجتمع وتحديد المعايير التي تحكمها (الحرية والمساواة) بإهتمام كبير من قبل المفكرين والدارسين والباحثين، وأصبحت محورا رئيسا وحقيقة للأنظمة الفكرية، بل في الواقع أضحت الفضيلة الأولى للمؤسسات الإجتماعية، ولازالت العدالة الإجتماعية مطلبا من أهم المطالب الإنسانية الفردية والجماعية نظرا لارتباطها بمفاهيم دقيقة وفي غاية الأهمية مثل المساواة وعدم التميز والحرية والحماية الإجتماعية والتوزيع العادل،ومفهوم العدالة الإجتماعية جعل من النظرية السياسية المعاصرة تولي أهمية وبشكل أساسي على تقديم نموذج جيد من السلطة السياسية، ونظام سياسي قادر على تحقيق العدالة بشتى أنواعها السياسية والإجتماعية والإقتصادية، وبالتالي تحقيق الإستقرار المجتمعي والسياسي لذا العدالة الإجتماعية هي شرطا أساسياً لتحقيق السلام والأمن والتماسك الإجتماعي، ويجب تعميم مبادئها في السياسات والبرامج الوطنية لتحقيق التغيير المطلوب نحو مجتمع عادل ومتماسك، والتأكد من ملاءمتها لأولويات ومقاصد الخطة التنموية وغيرها من الإلتزامات العالمية.

المبحث الأول:عدالة الإجتماعية

للعدالة الإجتماعية مجموعة الأسس التي تقوم عليها من مساواة وتكافؤ الفرص، وعدالة توزيعية وبين الأجيال، وحقوق الإنسان والحريات، وحماية إجتماعية، ناهيك عن الأبعاد السياسية والإقتصاية والإجتماعية والجيلية، والعديد من الإرتباطات والتقاطعات مع محاور ومفاهيم ذات أهمية

المطلب الأول : لتعريف اللغوى لمفهوم "العدالة الإجتماعية:"

ولغوياً فإن مفهوم العدالة من المفاهيم التى تحمل دلالات متعددة فى اللغة العربية. فعلى العكس من لغات الحضارة الغربية التى تعرف المفهوم فى لفظ العدالة فقط، تعرف اللغة العربية المفهوم فى مجموعة من المترادفات، فالى جانب العدل والعدالة هناك الإنصاف والنصفة والقسط والقسطاس والوسط والقوام وهى مفاهيم تشير الى معنى العدالة فى دلالات متعددة. القسط: هو العدل البيِّن الظاهر، ومنه سمي المكيال قسطًا، والميزان قسطًا؛ لأنه يصور لك العدل في الوزن حتى تراه ظاهرًا، وقد يكون من العدل ما يخفى، ولهذا قلنا: إن القسط هو النصيب الذي بينت وجوهه([4]). وأصل كلمة Justice لاتيني، فهى مشتقة من كلمة Justitia وتعنى خاصية أن تكون عادلاً. وفى المعنى اللغوى لمفهوم العدالة أو العدل يمكن الإشارة الى مجموعة من المعانى. المعنى الأول، العدل بمعنى الإنصاف فى الحكم وعدم الظلم أو الجور فيه فيقال عدل عليه فى القضية فهو عادل والعادل هو واضع كل شئ موضعه وورد أيضاً أن العدل هى قيمة مقابلة للظلم. ويتمثل المعنى الثانى للعدل بمعنى المساواة والإستقامة والتوازنوتعريف العدالة الإجتماعية لغوياً هو بالتأكيد نقيض الظلم الإجتماعى، والذى يتجسد فى عدة صور منها الإستبداد والإستعباد والقهر الإجتماعى[1].

2. التعريف الإصطلاحى لمفهوم "العدالة الإجتماعية:"

ظهرت تعريفات عديدة لمفهوم العدالة الإجتماعية وأهتم الكتاب بأبعاد عدة ضرورية لتوافر العدالة الإجتماعية، حيث ادعى رفاييل بأن العدالة الإجتماعية لكى تتحقق لا بد من توافر عنصران الأول، ضرورة انطلاق جميع الأفراد فى المجتمع من نفس الخط. والعنصر الثانى، هو ممارسة الحياد من جانب الدولة. وربط رفاييل العدالة الاجتماعية بفكرة الثواب والعقاب وأنها لا تتحقق فى مجتمع يسوده الفوضى، ويسود فيه الفساد، ولكن قال أنه يجب أن يسود المجتمع فكرتى الجدارة والإستحقاق[2]

ويدعى صامويل فليشاكير فى كتابه ''تاريخ قصير من العدالة التوزيعية'' وجود اختلاف كبير حول مفهوم العدالة الإجتماعية بين الفكر السياسي الحديث والكلاسيكي. ساهم فليشكاير فى توضيح تاريخ النقاس والصراع الفكرى حول مفهوم العدالة الإجتماعية، فنجده يؤرخ للمفهوم عند كلٍ من أرسطو وآدم سميث وروسو وكانط. وإن

[1] صموئيل فريمان: اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة جون راولز نموذجا"، ترجمة فاضل جتكر، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى،.2015، ص 32

[2] عزالدين دخيل الادماج والاندماج .. الرهانات والاستراتيجيات و المرجعيات ، أعمال الندوة العلمية الدولية ، جامعة تونس المعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي بيتر الباي (دت)، ص4

اختلفت مسميات الكُتاب حول هذا المفهوم لكن جوهره يظل موجود فى كتاباتهم، هذا مع اختلافهم حول طبيعة المفهوم ووسائل وآليات تطبيقة. وقد اختلف فليشاكير عن رفاييل، حيث يفضل فليشاكير مصطلح ''العدالة التوزيعية''، وقد استخدمه كمترادف للعدالة الإجتماعية. وقدم فليشاكير خمسة شروط ضرورية من أجل تطبيق العدالة التوزيعية فى الدولة. أولاً، يجب الإعتقاد دائماً أن كل فرد خير بطبعه ولديه أشياء حسنة تستحق الإحترام. ثانياً، وجود مجموعة من الحقوق يجب احترامها. ثالثاً، تقديم حجج منطقية علمانية لمعرفة لماذا يريد الأفراد حرياتهم. رابعاً، وجود رغبة ذاتية من جانب الأفراد لضرورة تحقيق العدالة التوزيعية. خامساً، أعطى فليشاكير مسئولية تحقيق العدالة التوزيعية للدولة وليست للأفراد أو الجماعات

يبدو أنه يمكن التمييز بين مفهوم العدالة الاجتماعية لسببين رئيسيين. أولاً ، يتم تصور العدالة كفضيلة تنطبق على ''المجتمع'' وليس فقط على السلوك الفردي: المؤسسات الاجتماعية التي توزع الموارد المادية والمواقف الاجتماعية وهذه الأشياء جميعاً من الممكن تقييمها على أنها عادلة أو غير عادلة. ثانياً، للعدالة الاجتماعية يعتبر البعض أن مصطلح العدالة الاجتماعية هو مصطلح سياسى بالأساس يحمل دلالات أيديولوجية، وعلى أى حال فإن هذا المفهوم جانبه الإجتماعى يطغى على أى شئ آخر، حيث يُوصي بتخفيف حدة الفقر وتقليل عدم المساواة كمسألة عدالة وليست صدقة. ويثير المفهوم مجموعة من المناشدات والأفكار التى تقتضى تحقيق المساواة وتوفير الحق في الحد الأدنى اللائق وتكافؤ الفرص، وتحديد الظلم الاقتصادي الناجم عن قوى السوق غير المنظمة والتوصية بعمل الدولة لتحسينه أو إزالته كليًا. توفر هاتان الخاصيتان للمفهوم إطارًا مفيدًا يمكن من خلاله اختبار الفكر السياسي حول العدالة ، ويخلق فليشاكير منهم حجة مركزية مفادها: ''حتى وقت قريب ، لم ير الناس الهيكل الأساسي لتخصيص الموارد عبر مجتمعاتهم باعتباره مسألة العدالة ، ناهيك عن اعتبار العدالة تتطلب توزيع الموارد التي تلبي احتياجات الجميع الأمر الذى يفتح النقاش حول من هى الجهة صاحبة الحق فى توزيع تلك الموارد؟ وما مدى شرعية القيام بمثل هذا الأمر؟

وتناول الفلاسفة والمفكرون والفلاسفة المسلمون قضية العدالة الإجتماعية. ويُعتبر سيد قطب أبرز من تحدث عن العدالة الاجتماعية بمفهومها الاسلامى، وحدد قطب ثلاثة أسُس لتطبيق العدالة الإجتماعية فى المجتمع الإسلامى. أولا، التحرر الوجدانى المطلق. ثانياً، المساواة الإنسانية الكاملة. ثالثاً، التكافل الإجتماعى الوثيق[1]

[1]نور الدين بن بلقاسم الإدماج والإندماج المفهوم والدلالات والشروط الموضوعية ورقة بحثية في أعمال الندوة العلمية الدولية الادماج والاندماج .. الرهانات والاستراتيجيات والمرجعيات ، 2016 ، ص 13.

المطلب الثاني : نشأة مفهوم "العدالة الإجتماعية:"

قبل التطرق الى التعريفات المختلفة لمفهوم العدالة الإجتماعية باستفاضة سنلقى الضوء على مفهوم العدالة لإنبثاق مفهوم العدالة الاجتماعية منه. مفهوم العدالة مفهوم قديم للغاية فقد تجلى فى الفكر المصرى القديم من خلال ''ماعت'' وقد تجلى أيضاً فى الفلسفة الصينية القديمة والفلسفة اليونانية القديمة. ويُعد مصطلح العدالة الإجتماعية هو مصطلح كاثوليكي بالأساس وبعد ذلك تم أخذه من قبل العلمانيين الحداثيين، وتم استخدام مفهوم ''العدالة الاجتماعية'' لأول مرة فى العصر الحديث حوالي عام 1840 كتعبير من المفكرين السياسيين عن نوع جديد من الفضيلة اللازمة لمجتمعات ما بعد الزراعة (المجتمعات الصناعية)، وقد تم تصميم المصطلح من قبل المفكرين الحداثيين العلمانيين ليعني توزيع الدولة الموحد لمزايا وأعباء المجتمع .[[1]](#)ويُعتبر أول استخدام لمصطلح العدالة الإجتماعية عندما كتب قس إيطالى يُدعى ''لويجي تاباريلي دازيليو Luigi Taparelli D'Azeglio'' عن الحاجة الى استعادة الفضيلة القديمة لما كان يُسمى ''العدالة العامة '' General Justice عند أرسطو والقديس توما الإكويني ولكن فى شكل معاصر وقد أدرج لويجي هذه العملية تحت مفهوم ''العدالة الإجتماعية'' وأيضاً تجلى مفهوم العدالة بصور مختلفة فى الفكر السياسي الاسلامى والمسيحى. وقد ظهر تيار فكرى بأكمله هو تيار اشتراكي يعني بقيمة العدالة الإجتماعية بدءاً من رواد الفكر الاشتراكي وهم روبرت أوين وسان سيمون وشارل فيوريبه وتطور ذلك على يد كارل ماركس[1]

المطلب الثالث أبعاد العدالة الاجتماعية :

من خلال إرتباط العدالة الإجتماعية مع المفاهيم المتعددة الجوانب والتي توحي بالعديد من المبادئ والأفكار للعدالة الاجتماعية منها ما يطرح الفكرة في إطارها الفلسفي والآخر على أساس ديني أو أخلاقي، ومنها ما يطرحها كقيمة إجتماعية تجلت عنها تداخل مع العديد من المجالات تشمل الإقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والبيئية والمؤسسية والإقليمية والبشرية تعبر عن صلتها بتطبيق العدالة الإجتماعية وهي متصلة فيما بينها ومتشابكة تلخصت عنها أبعاد العدالة الاجتماعية المتمثلة في : [2]

1- البعد الإقتصادي :

---

[1] محسن عوض، وآخرون. دليل التمكين القانوني للفقراء: معارف و خبرات ، شعوب متمكنة أمم صامدة المنظمة العربية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي 2013 ص 109

[2] امحمد المالكي الإندماج الإجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير ورقة بحثية للمشاركة في المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية 30-31 مارس 2013 ، قطر،. مركز الابحاث ودراسة السياسات ص 5.

يتعلق هذا البعد للعدالة الإجتماعية بتحقيق مستويات جيدة من التنمية الإقتصادية التي ترفع من مستوى المعيشة وزيادة القدرة الشرائية لدخول الأفراد وتقليل التفاوت في توزيع الدخل وتحسين الخدمات العامة ونشرها في المناطق المختلفة وبين فئات المجتمع بصورة متجانسة، و يرافق ذلك درجة مقبولة من العدالة في التوزيع الثروة والموارد والدخول مع صوغ وتنفيذ سياسات قادرة على تحسين فرص العمل والفرص الاجتماعية والاقتصادية للجميع، أي تستند بإشراك جميع الفئات المجتمعية في عملية التنمية وزيادة في قدرة الدولة على تنظيم الموارد وإعادة توزيعها مع ضمان المساواة في الفرص والحقوق من عائدات التي خلفتها العملية دون تمييز أو إقصاء أو تهميش حسب الإنتماء أو الإقليم أو الجنس.[1]

فضلا عن ذلك البعد الإقتصادي يربط بين السياسة العامة وتشجيع التنمية البشرية، كون التنمية البشرية هي بحد ذاتها، وكذلك جذابة إقتصاديا لأنها وسيلة لتحقيق إنتاجية أعلى وكونها جذابة إجتماعيا لأن تخفيف الفقر **يساهم في تكوين مجتمع مدني صحي ديمقراطي ومستقر إجتماعيا، وكونها جذابة سياسيا لأنها يمكن أن تقلل الإضطرابات**[2]

الأهلية وتعزز الإستقرار السياسي

2- البعد الإجتماعي الثقافي:

1 يتعلق هذا البعد للعدالة الإجتماعية بمسائل مهمة داخل المجتمعات تتمثل أساسا في المساواة والتمكين وتحقيق الانتماء والهوية والقدرة على المشاركة وضمان الإشتراك في أهداف ومصالح وتقاليد مجتمعية تساعد على التماسك والتماثل والإنسجام من أجل تحقيق السلم بدل الإقصاء والتهميش والظلم والحرمان من الفرص وعدم التمكين من الخدمات، فالعدالة الاجتماعية ببعدها الاجتماعي الثقافي تهدف إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي وهو عملية تهدف الى تغيير الآليات التي تنطوي على تمييز في المجتمع، والذي تضع فئات أو مجموعات سكانية معينة في وضع مجحف وتحرمهم من فوائد التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن مكاسب تحد من الفقر، ومن وسائل تساهم في تحسين نوعية حياتهم . ويتعلق هذا البعد بالإدماج الاجتماعي بمعنى السيرورة التي تمكن الأفراد من الإنصهار في مجتمعاتهم، أفقيا بتمثل قيمها، وعادتها، وأنماط عيشها، وعموديا بإكتساب هوية سياسية تعزز إنتسابهم لمؤسسة الدولة، و توطد ولاءهم لها، وتركز على القيمة الاستراتيجية للتنشئة السياسية والتربية على المواطنة، وإشاعة ثقافة المشاركة السياسية في تحقيق الإندماج وتوطيده وتوطينه.

والإدمج الاجتماعي هو أحد وظائف النسق الاجتماعي وهو يضمن التنسيق بين مختلف أجزاء من أجل أن يشتغل النسق بشكل الملائم، فهو التعبير عن التفاعلات بين مختلف المجموعات والذي يؤدي إلى الإحساس

[1] الأمم المتحدة أثر المتغيرات الاقتصادية على البعد الاجتماعي للتنمية التعليم والصحة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الغربي آسيا نيويورك 2005، ص28

[2] إبراهيم العيسوي ، المرجع السابق ، ص 136

بالتماثل والإنتماء إلى تلك المجموعات، كما يرتبط بعناصر عديدة على غرار العائلة كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية، وبالشغل كعامل

أساسي من عوامل الإدماج، وبالقانون كمجموعة من الحقوق والواجبات التي تربط الفرد بالآخرين والمجتمع ككل. ففي معاني الإدماج دلالات توحي إلى التوحد والتماسك والترابط والانصهار والإنسجام عكس معاني التناقض والعزلة والصراع والانقسام والتمييز والاقصاء والتهميش 4. فالإدماج الاجتماعي يعبر عن تماثل واتساق في الفكر والعمل بين المواطنين.

تتولد عن عملية الإدماج قوى تجميع بعد التفكيك التي تكون في الافراط في السلطة والتفريط في الحق ، يأتي التجميع مقابل ذلك كقوة خيرة في المجتمع تنضوي تحت قيم إنسانية نبيلة منها الحرية والعدالة والانصاف والقانون والأخلاق وغيرها من السمات التوافق بين كافة التيارات الفكرية والسياسية لتحقيق تقدم الجميع بجهود الجميع لكي تحصل المنفعة الشاملة. 3- البعد السياسي المؤسسي:

يرتبط هذا البعد للعدالة الاجتماعية بمبادئ تقوم عليها هذه الأخيرة ولإنجاحها تعول كثير على النظام السياسي القائم والسياسات العامة المتخذة التي لابد أن تتصل بقضايا الحرية والكرامة والمساواة والتمكين والحقوق والمشاركة أي من المنظور الواقعي تأسيس الممارسة الديمقراطية كما هي في عصرنا الحالي، كونها نظام سياسي اجتماعي إقتصادي يقوم على أركان تتمثل أولا في حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنهما كالحق في الحريات الديمقراطية والحق في الشغل وتكافؤ الفرص .... إلخ

. ثانيا في دولة المؤسسات وهي التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على

-4البعد البشري : يتعلق هذا البعد بإمكانية الحصول على الفرص المتكافئة للأفراد كافة بما يساهم في توفير حقوق الإنسان وهو كمؤشر أساسي من الابعاد الهامة للرفاه الانساني ، كما أنه يساهم في إعداد المواطنين للحصول على فرص تتعلق باتخاذ الخيارات السليمة في حياتهم من جهة، و تعزيز التنمية البشرية من خلال توفير إمكانيات الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل لكل الشبان والشبابات بشكل أسهل يمكن الافراد من تنمية قدراتهم وتطويرها بما تتناسب ومتطلبات المجتمع من مخزون الرأس المال البشري[1].

المعاملة

-5-البعد الطبقي : يتعلق البعد الطبقي للعدالة الإجتماعية كون المستوى الطبقي الإجتماعي يعد حصيلة المعايير المتداخلة جميعها من خلال الدخل والثروة والنفوذ والسلطة والمكانة الاجتماعية التي تحوي في داخلها معايير هي الأخرى متمثلة والأخلاق الحسنة ورأس المال الاجتماعي و الإنتماء الأسري وعراقته وكذا الإستهلاك الترفي، فكل هذه المحددات التي يقوم عليها البعد لابد من إشباعها للفرد عن طريق العملية التوزيعية العادلة التي

[1] محمد نبيل جامع الطبقات الاجتماعية الريفية والحراك الطبقي ، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية الاسكندرية دار الجامعة الجديدة 2010، ص 41

ينتفي فيها كل مظاهر الظلم والتمييز والإقصاء للطبقات المحرومة والفقيرة، وجراء ذلك تحصل على نصيبها من الثروة و الموارد التي تساهم في تحسين نمط

العيش المحكتر من قبل باقي الطبقات الأخرى التي تولد عنها مسألة الصراع في حالة : عدم تلبية هذه المستلزمات . وعند الحديث عن هذا البعد للعدالة الاجتماعية لابد من التفريق بين الطبقة الاجتماعية و الفئة الاجتماعية فالطبقة هي مجموعة من السكان تتميز بمستوى معين من المؤشرات المكانة والثراء والتعليم والرقي الاجتماعي لا يمتلك بالضرورة أفرادها الوعي الطبقي، أما الفئة فهي مجموع من السكان ذات خصائص مشتركة كونهم مثلا موظفين أو عمال أو فلاحين أو باحثين تجمعهم المصلحة الواحدة هي الإحساس والوعي الطبقي أي الإنتماء لجماعة معينة لها مصالح وأهداف مشتركة تمكنهم من الحركة الاجتماعية* .

على هذا الأساس يصبح المستوى الطبقي لفرد معين يتحدد بمقدار ما يكتسبه من مكتسبات وإنجازات، أي يتحدد مكون الرأس المال الإنساني بما يمتلكه الإنسان من قدرات وطاقات و خصائص تمكنه من النجاح و الإنجاز وتحقيق عوائد مادية ومعنوية تضعه في الطبقة العليا للمجتمع و ينقسم بدوره الرأس المال الإنساني إلى جانب الشخصي ومدى إلمام الفرد بمعارف واسعة وإتجاهات إيجابية وقيم عالية ومهارات فنية عالية التي تكتسب بالتعليم والتعلم والخبرة الحياتية تكون قابلة للاستغلال والانتفاع بها، وآخر الاجتماعي يتعلق بالقدرات الاجتماعية للفرد ومدى إرتباطه بالآخرين وإندماجه في شبكة العلاقات والمنظمات الاجتماعية مما يكنه في استغلالها لتحقيق منافع مجتمعية ومكتسبات للارتقاء الطبقي.[1]

6- البعد الجيلي : يتوقف رفاه الأجيال القادمة على مدى تمكن الاجيال الحالية من معالجة الأعباء البيئية المرتبطة بالحياة وتحقيق الانسجام البيئي بين المناطق الريفية و الحضرية وحماية البيئة من تهديد نوعية الهواء ومدى توافر المياه وقدرة أنظمة معالجة المخلفات وإعادة تدويرها كون ظاهرة النمو لها تأثير على العديد من السمات البيئية التي تساهم في الرفاه البشري، فضلا عن المحافظة على الموارد الطبيعية قدر الإمكان دون تبديد أو تهور في الإستعمال، مع ضمان الأجيال الحالية الرشادة في التسيير دون الوقوع في أعباء الاستدانة من شأنها إلحاق الإضطرار بالأجيال القادمة .

7- البعد الاقليمي و المناطقي يتعلق هذا البعد أساسا بالمساواة في توزيع الموارد والبرامج التنموية المتعلقة بمستوى التطوير الاقتصادي بين مناطق البلد الواحد، فلابد من وضع سياسات عامة تعمل على تقليص الفجوات بين الأقاليم والمناطق النائية والحدودية والحضرية ، مع ضمان الحكومات التوزيع العادل للخدمات ورؤوس الأموال بين العواصم والمدن الكبرى ومناطق شبه الحضرية والريفية والإستقطابات الصغرى، مع العمل على خلق الارتباطات في

[1] محمد عابد الجابري الديمقراطية وحقوق الانسان كتاب في جريدة العدد 95 ، الاربعاء 05 جويلية 2006 بيروت لبنان مركز دراسات الوحدة العربية ،ص 5

مجال النقل والإتصالات بين الأقاليم المختلفة، مع توزيع الحصص الاستثمارية الوطنية والأجنبية لتوفير فرص العمل والمشاركة فيها دون تمييز، ولهذا البعد اثار إيجابية تخلق حركة التطور الإقتصادي والاجتماعي المتوازن بين المناطق لاستغلال فرص التنمية من جهة وإحداث التكامل بينها .[1]

8- البعد الخارجي :

حسب هذا البعد العدالة الاجتماعية هي أكثر من مجرد ضرورة، فهي أساس الاستقرار الوطني والإزدهار العالمي، ذلك أنه لابد من تكافؤ الفرص والتضامن وإحترام حقوق الإنسان كما تنعتق كل القدرات الإنتاجية للأمم والشعوب . فالعدالة الإجتماعية أصبحت مطلب عالمي تم تكريس له يوم خلال السنة كحاجة إلى زيادة تدعيم جهود المجتمع الدولي من قبل الأمم المتحدة للقضاء على الفقر وتعزيز العمالة الكاملة، والعمل اللائق، والمساواة بين الجنسين، وتعزيز حقوق الشعوب الاصلية والمهاجرين مع إزالة كل الحواجز التي تواجهها الشعوب بسبب الجنس أو العرق أو الدين أو الثقافة وتحقيق الرفاه الاجتماعي والعدالة الاجتماعية للجميع، وهو ما ذهبت إليه منظمة العمل الدولية في 10 جوان 2008 بإعلان المنظمة بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة ، وتم إضفاء الطابع المؤسسي لمفهوم العمل اللائق والعدالة الاجتماعية في حد ذاتها ، حيث أصبحت ذات بعد لا يتعلق بما هو داخلي فحسب بل حتى الجانب الخارجي للوقوف على المستجدات والتطورات والنتائج المرجوة من قبل كل الدول من أجل تحقيق هذا المطلب ، وعليه يهدف البعد الخارجي للعدالة الإجتماعية إلى مواكبة التطورات العالمية الحاصلة والتجارب الدولية المتنوعة والناجحة وتبادل للسياسات في ظل العلاقات بين الدول ، من أجل تحسين الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحديث الأنظمة والمؤسسات من منطلق إستراتيجيات وسياسات تم إقرارها وإعتمادها من قبل دول ومنظمات دولية هادفة إلى تنظيم وتطوير الأسواق التجارية والمعاملات الاقتصادية والنظم المصرفية من أجل النهوض بالتنمية الشاملة وتطوير المجتمعات[2] ورفاهها وضمان نوعية الحياة الكريمة لأبنائها ومن ثم تحقيق مستوى مقبول من العدالة الإجتماعية وتعزيزها وتعميمها والمساواة في المحافظة على إستقرار المجتمعات وتعزيز تماسكها ووحدتها. والبعد الخارجي للعدالة الاجتماعية يتصل أيضا بإتخاذ إجراءات ملموسة تجسد القيم العالمية الكامنة في تحقيق الكرامة البشرية وإتاحة الفرص للجميع . وعلى الرغم من تعدد أبعاد العدالة الاجتماعية واتساعها لتشمل جوانب شتى، إلى أنها تعتبر متداخلة ومترابطة فيما بينها

[1] ديانا، تغوي تقرير حالة مدن العالم 2008/2009 المدن المنسجمة ، الجزء الثالث: الإنسجام البيئي برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، عمان الأردن ، 2009، ص 3.

[2] رسالة الأمين العام للأمم المتحدة بن كي مون بمناسبة اليوم العالمي للعدالة الإجتماعية 20 فبراير 2011 . تم إقرار اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية في 26 نوفمبر 2007 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة للإحتفال سنويا بيوم 20 فبراير من كل سنة بوصفه مناسبة التدعيم جهود المجتمع الدولي.

ومكملة لبعضها البعض ، تقوم على أساس مبادئ العدالة الاجتماعية محورها الانسان ومجالاته الحياتية هدفها الرقي والتطوير وتحقيق الرفاه للفرد والجماعة ، والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمعات والأنظمة .[1]

المبحث الثاني :مؤشرات للعدالة الاجتماعية

-٣ الفقر هو العائق الرئيسي أمام العدالة الاجتماعية لأنه لا يحرم الإنسان حقه في الغذاء والسكن وحسب، بل يصل به إلى حد الحرمان من المشاركة في المجتمع، فيتعذر عليه بناء قدراته وعيش حياة يكون هو صاحب القرار فيها. ويشكل الفقر في المنطقة العربية، حيث يبلغ معدله ٢٠ في المائة، إحدى المعضلات الاقتصادية التي تعيق مسيرة العدالة الاجتماعية. ومع ارتفاع معدل الفقر تقل إمكانات الحصول على التعليم والوصول إلى سوق العمل. لذلك، تشكل معدلات الالتحاق بالمدارس ومعدلات التشغيل مقاييس ذات مدلول هام في قياس العدالة الاجتماعية. ولكن هذه المقاييس تنطوي على جوانب متداخلة ومواطن ضعف كثيرة تبرز عند المقارنة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وبين الرجل والمرأة في سوق العمل والتعليم العالي، وعند قياس الفوارق في الدخل حسب مستوى التعليم .

المطلب الأول : الحصول على الاحتياجات والخدمات الأساسية

- ٤ من المقاييس الرئيسية للعدالة الاجتماعية، المؤشرات المتعلقة بالقدرة على تحُّ مل تكلفة الاحتياجات والخدمات الأساسية والمساواة في الحصول عليها. وتشمل مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات مجالات بالغة الأهمية كالأمن الغذائي، والسكن، وإمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي المحسنة، والأمن الشخصي.

ويندرج الأمن الغذائي في برنامج الأبحاث المعتمد حالياً في إطار الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والتنمية الريفية. وتتولى تنفيذ هذه الاستراتيجية في المنطقة العربية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). وتتضمن مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات مؤشراً واحداً في هذا المجال هو النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من نقص التغذية.

- ٥ وهذه الاستراتيجية العالمية تساعد في تطوير الإحصاءات المتعلقة بالأمن الغذائي. أما السكن، الذي يُعتبر من الحاجات الاجتماعية الأساسية، فيقاس بالمؤشرات التالية المتعلقة بالجودة والقدرة على تحُّ مل التكلفة :

(أ) نسبة الإنفاق الخاص على السكن (الإيجار التقديري)؛[2]

)ب) نوعية الأرضية؛

) ج) نسبة الاكتظاظ؛

) د) الحصول على الطاقة الكهربائية (الشبكات .(

[1] إبراهيم العيسوي المرجع السابق، ص 138

[2] صموئيل فريمان: اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة جون راولز نموذجا"، ترجمة فاضل جتكر، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى،.2015، ص 32

– ٦ وفيما يتعلق بإمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي المحسنة، يمكن الاستفادة من التجارب الإيجابية في الأهداف الإنمائية للألفية لتحديد المؤشرات التي تشمل ما يلي :

) أ) نسبة الحصول على المياه المنقولة بالأنابيب؛

) ب) نسبة الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسنة .

– ٧ ويقاس الأمن الشخصي باستخدام إحصاءات رسمية تحظى باهتمام كبير من صانعي السياسات .فالكثير من البلدان يعمل مثلاً على توفير بيانات مفصلة ذات مراجع جغرافية عن السلامة على الطرق. ومن المقاييس الأخرى المعتمدة معدلات الجريمة والقتل التي تنتج عادة عن مشاكل متعلقة بالعدالة الاجتماعية.

ويمكن الاستفادة من هذه المقاييس كمؤشرات إنذار. وتشمل مؤشرات الأمن الشخصي ما يلي :

) أ) معدل جرائم القتل؛

) ب) جرائم العنف المبلغ عنها؛

) ج) الإصابات الناجمة عن حوادث المرور (الوفيات)؛

) د) الوفيات الناجمة عن العنف السياسي .

المطلب الثاني : تكافؤ الفرص

– ٨ يركز السياسيون والمدافعون عن حقوق الإنسان في المنطقة العربية حالياً على القضايا المتعلقة بالحكم الديمقراطي. ومن الضروري إدراج مؤشرات عن تكافؤ الفرص لقياس العدالة الاجتماعية لأنه ركن أساسي من أركان العدالة. ومعظم البيانات عن هذا الموضوع لا تتوفر من مصادر رسمية، بل من المؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني. غير أن مبادرات اتخذت مؤخراً، وعملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مهدت لعملية رصد رسمي لبعض المؤشرات .

– ٩ وتقاس الحقوق الفردية بنسبة المواطنين الذين يمارسون هذه الحقوق في الواقع. ومن الضروري توسيع نطاق هذا المقياس ليشمل مسألة منح المواطنين حقوقهم، وهذا يتطلب إجراء المزيد من البحوث لبناء الأساس النظري. وتشمل مؤشرات الحقوق الفردية المقترحة ما يلي[1] :

) أ) الحقوق السياسية؛

) ب) ديمقراطية الانتخابات (أو النسبة المئوية للتصويت في الانتخابات الوطنية .(

– ١٠ وفي الإحصاءات الرسمية، يخضع قياس الحرية لقيود كثيرة. فمن مجموعة المؤشرات التالية لا تتوفر من المصادر الرسمية بيانات سوى عن مؤشرين، زواج الأطفال ومعدل انتشار وسائل منع الحمل. وتشمل مؤشرات الحرية ما يلي :

) أ) حرية التعبير؛

[1] صموئيل فريمان: اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة جون راولز نموذجا"، ترجمة فاضل جتكر، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى،.2015، ص 32

(ب) حرية التجمع؛

) ج) زواج الأطفال؛

) د) مكافحة الفساد؛

) هـ) حرية التنقل؛

) و) حرية الصحافة .

– ١١ وتوفر الإحصاءات الرسمية بيانات أكثر عن الدمج الاجتماعي. فمعظم المؤشرات المتوفرة على هذا الصعيد مستقى من مسوح الأسر المعيشية، ومسوح القوى العاملة وغيرها من الوسائل المنهجية الأخرى لجمع البيانات. وتشمل مؤشرات الدمج الاجتماعي ما يلي :

) أ) التأمين ضد البطالة؛

) ب) نسبة النساء في المناصب الإدارية؛

) ج) مدى استيعاب المهاجرين الوافدين واللاجئين في المجتمعات المحلية؛

) د) معدل الفقر؛

) هـ) الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية؛

) و) مدى توفر الخدمات الاجتماعية لغير المواطنين؛

) ز) الفوارق في الدخل والإنفاق (معامل جيني .(

المطلب الثالث : الرفاه

بشأن العوامل المكّونة له. وثمة حاجة إلى إجراء

–١٢ ما من تعريف موحد للرفاه ولا يزال النقاش مفتوحاً

المزيد من البحوث في هذا الموضوع لأن المعلومات المتوفرة هي مجرد وجهات نظر لا ترتكز على أسس علمية. ولا بد من التمييز بين مفهومي الرفاه والرعاية الاجتماعية .

– ١٣ وإزاء محدودية الإحصاءات الرسمية في قياس الرفاه، تتركز الجهود على المجالات القابلة للقياس إلى استنادا أساس نظري متين وقاعدة بيانات وافية. وتشمل الأطر الحالية الصحة، والتعليم، والحصول على المعرفة والمعلومات، والاستدامة البيئية .

– ١٤ وفي مجال الصحة، يركز معظم المقاييس على نمط المعيشة والوضع الاجتماعي، وهي مجالات اهتمام أيضاً الخبراء في السياسات الصحية. ولكن من الضروري إضافة مقياس الإنفاق العام على قطاع الصحة. وتشمل مؤشرات الصحة ما يلي[1] :

) أ) العمر المتوقع عند الولادة؛

[1] دايفيد جونستون: مختصر تاريخ العدالة"، ترجمة مصطفى ناصر، عالم المعرفة، الكويت، 2012، ص 12

) ب) معدل وفيات الرّ ضع؛

) ج) معدل وفيات الأمهات؛

) د) النسبة المئوية للبالغين الذين يعانون من البدانة؛

) هـ) الوفيات الناجمة عن الأمراض غير السارية؛

(و) نسبة الإنفاق على القطاع الصحي إلى الإنفاق على القطاع العسكري.

ويؤدي التعليم دوراً هاماً في تكوين رأس المال البشري وهو من المجالات التي يعتبر تكافؤ الفرص فيها بغاية الأهمية. وفي ما يلي مجموعة الحد الأدنى من مؤشرات التعليم :

) أ) معدل إلمام الكبار بالقراءة والكتابة؛

) ب) نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية؛

) ج) متوسط سنوات التعليم للمرأة؛

) د) التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي .

– ١٦ ويمكن توسيع نطاق مفهوم التعليم ليشمل إمكانية الحصول على المعرفة والمعلومات. فالمقاييس حصريا على توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهذا بسبب اقتصار مؤشرات الأهدافً التقليدية تركز الإنمائية للألفية على هذا الجانب. ولذلك من الضروري في المرحلة المقبلة اعتماد مسوح الأسر المعيشية والتعدادات في تقييم إمكانية الحصول على المعلومات، فيتناول أوجه استخدام هذه المعلومات. ويتيح هذا النهج تحليل البيانات من وجهة نظر مختلف الفئات الاجتماعية وليس فقط من وجهة نظر الجهات المزودة بتكنولوجيا ومع التحفظات المشار إليها آنفاً، تشمل المؤشرات المعتمدة حالياً المعلومات والاتصالات. لإمكانية الحصول على المعرفة والمعلومات ما يلي :

أ.عدد مستخدمي الإنترنت؛

ب.عدد المشتركين في الهاتف النقال .

– ١٧ والاستدامة البيئية عنصر أساسي من عناصر الرفاه، وفيما يلي المؤشرات المقترحة لقياسها :

أ) انبعاثات غازات الاحتباس الحراري؛

) ب) نسبة هدر المياه (التسرب .(

للظروف السائدة واحتياجات البلديات والمحافظات

–١٨ ويمكن توسيع نطاق هذه المؤشرات البيئية، وفقاً

والبلدان، لتشمل مؤشرات متعلقة بأنواع أخرى من التلوث، وإدارة النفايات، وأساليب تحقيق كفاءة الطاقة.

وعلى الصعيد الدولي، تحظى المؤشرات المتعلقة بالتلوث الجوي عبر الحدود والموارد المائية المشتركة باهتمام في بعض المناطق. [1]

[1] دايفيد جونستون: مختصر تاريخ العدالة"، ترجمة مصطفى ناصر، عالم المعرفة، الكويت، 2012، ص13

المبحث الثالث : لإطار المفاهيمي النمو الإقتصادي

المطلب الأول : مفهوم النُّمو الاقتصادي

يعتبر مفهوم النُّمو الاقتصادي مفهومًا كميًّا يعبِّر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، ويعرف النُّمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي،الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي نستطيع القول:إن النُّمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النُّمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج؛ أي: معدل نمو الدخل الفردي، وَفْقًا لما سبق فإن النُّمو الاقتصادي يتجلى في:

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.
- ارتفاع معدل الدخل الفردي.

كما يمكن للنمو أن يكون مصاحبًا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويًا لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفعَ من معدل نمو الناتج الوطني فإنالنُّمو حينئذ يكون مصحوبًا بتراجع اقتصادي[1].

المهم في هذا التعريف أنه يقلص الفجوة بين النُّمو الاقتصادي كفعل تلقائي، وبين التنمية الاقتصادية كفعل إرادي؛ فالنُّمو الاقتصادي المستدام هو نتيجة لسياسات ومؤسسات وتغييرات هيكلية وعلمية، وبالتالي ليس مجرد عملية تلقائية كما كان سائدًا في الأدبيات الكلاسيكية[2].

أما جون ريفوار فيعرفه بأنه: "التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة، وبصفة أدق يمكن تعريف النُّمو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[3].

مفهوم النمو الإقتصادي :

يرتبط مصطلح النمو الاقتصادي economic growth بالتقدّم الاقتصادي للدول والتنمية الاقتصاديّة، لذلك يعد تحقيق النمو الاقتصاديّ من أهم ما تسعى إليه المجتمعات والدول، فهو وسيلة تساعد على تحسين جودة الحياة من خلال زيادة قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات، كما يلعب النمو الاقتصاديّ دورًا مهمًّا في تحفيز ميزانيّة الحكومة للدول، وبالنسبة لعلم الاقتصاد فيشير النمو الاقتصاديّ إلى التوسّع في الإمكانات الإنتاجيّة لتلبية احتياجات الأفراد في المجتمع، وسيطرح هذا المقال المقصود بالنمو الاقتصاديّ وأهميّته والعوامل التي تؤثر عليه والمحددات التي تحد من النمو الاقتصاديّ في الدول.

---

[1] مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي، www.startimes.com.

[2] ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص: 05.

[3] جمعة حجازي، مفاهيم التنمية. www.ina-syrie.com/tbl_images/file/0473.pdf.

يُقصد بالنمو الاقتصاديّ Economic growth وجود زيادة في كمية ونوعيّة السلع والخدمات الاقتصاديّة التي ينتجها المجتمع ويستهلكها مقارنةً بين فترتين زمنيتين مختلفتين، وعلى الرغم من أنَّ المقصود من النمو الاقتصاديّ واضح ويسهل التعبير عنه إلا أنَّ قياسه صعب للغاية، ومع ذلك فهو يُقاس اقتصاديًا باستخدام الناتج القومي الإجمالي (GNP) أو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ويعد مقياس الناتج المحليّ الإجماليّ (GDP) للاقتصاد هو المقياس الإجماليّ للإنتاج وبتعبير أدق فهو القيمة النقديّة لجميع السلع والخدمات النهائيّة المنتجة داخل الدولة في فترة زمنيّة محددة، ومع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ المقارنات عبر الزمن والحدود معقّدة بسبب السعر والجودة والاختلافات في العملة فلهذا يصعب قياس النمو الاقتصاديّ بدقة، ولكن كمحاولة دقيقيه لقياسه فإنَّه يمكن ذلك من خلال معرفة التغيير النسبيّ في الدخل الحقيقيّ للفرد مع الأخذ بعين الاعتبار أعداد السكان والأسعار.[1]

المطلب الثاني : أهمية النمو الإقتصادي

بما أنَّ النمو الاقتصاديّ يعني ارتفاع الناتج المحليّ الإجماليّ الحقيقيّ فذلك يعني حدوث ارتفاع في الدخل القوميّ والناتج القوميّ وإجمالي الإنفاق، والذي يساهم في ارتفاع مستويات المعيشة وزيادة استهلاك السلع والخدمات، وتبرز أهمية النمو الاقتصاديّ بأنَّه يساعد على تحقيق أهداف الاقتصاد الكليّ المختلفة، وتتضح أهمّيته في ما سيأتي بيانه في النقاط الآتية:[2]

المساهمة في الحد من الفقر Reduction in poverty

إنَّ زيادة الناتج القوميّ بسبب تحقيق النمو الاقتصاديّ يعني أنَّ الأسر يمكن أن تتمتع بمزيد من السلع والخدمات، وبالنسبة للدول التي تعاني من مستويات عالية من الفقر فيمكن للنمو الاقتصاديّ أن يحسّن مستويات المعيشة فيها بشكل كبير، وذلك لأنَّ النمو الاقتصاديّ مهم بشكل خاص في الاقتصادات النامية.

المساهمة في انخفاض البطالة Reduced Unemployment

يؤدي الاقتصاد الراكد الذي لا يحقق تنمية اقتصاديّة إلى ارتفاع معدلات البطالة وتعرّض المجتمع للسلبيات والآفات الناتجة عن البطالة، وبالمقابل فإنَّ النمو الاقتصاديّ يؤدّي إلى ارتفاع الطلب في الأسواق وتحريك عجلة الاقتصاد، وزيادة الشركات الساعية للنمو والتوسّع وزيادة فرص العمل وخلق الوظائف الجديدة.

---

[1] توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق–دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010، ص: 28.

[2] أوسرير منور، "التنمية الاقتصادية في البلدان النامية– الاستراتيجيات و الإبعاد "، مجلة مخبر التحولات الاقتصادية و التنمية و استراتيجيات التكامل الاقتصادي الدولي ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر ، العدد2007/03.

المساهمة في تحسين الخدمات العامة Improved public services

يؤدي النمو الاقتصادي المرتفع إلى زيادة الإيرادات الضريبيّة –حتى مع بقاء معدلات الضرائب كما هي–، ولذلك مع ارتفاع النمو والدخل والأرباح ستتلقى الحكومة المزيد من ضرائب الدخل وضرائب الشركات وضرائب الإنفاق التي ستمكن الحكومة من الإنفاق بشكل أكثر على الخدمات العامة.

رابعًا: المساهمة في انخفاض نسب الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي Reduced debt to GDP ratios

يساعد النمو الاقتصاديّ على تقليل الدين العام للدولة إلى نسب الناتج المحليّ الإجماليّ، بسبب انتعاش الاقتصاد وارتفاع دخله حينها.

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي

يشير النمو الاقتصاديّ إلى التوسّع في الإمكانات الإنتاجيّة للاقتصاد لتلبية احتياجات الأفراد في المجتمع، وللنمو الاقتصاديّ تأثير إيجابيّ على الدخل القوميّ ومستوى التوظيف مما يؤدي إلى زيادة مستويات المعيشة، ومع ذلك فإنَّ للنمو الاقتصاديّ بعض العوامل التي تؤثر عليه، وفي الآتي بيان لهذه العوامل:

الموارد البشرية Human Resource

تؤثر جودة وكمية الموارد البشريّة المتاحة في الدولة بشكل مباشر على النمو الاقتصاديّ، وتعتمد جودة الموارد البشريّة على مهاراتها وقدراتها الإبداعيّة وتدريبها وتعليمها، فإذا كانت الموارد البشريّة للدولة ماهرةً ومدربةً جيدًا، فسيكون الناتج عالي الجودة أيضًا، ومن ناحية أخرى فإنَّ النقص في العمالة الماهرة سيعيق تقدّم النمو الاقتصاديّ، فلا تهم كمية العمالة بالقدر الذي تهم به نوعية العمالة وجودتها، وعليه يجب أن تكون الموارد البشريّة كافية من حيث العدد مع المهارات والقدرات المطلوبة والجودة، بحيث تساهم في تحقيق النمو الاقتصاديّ.

الموارد الطبيعية Natural Resources

تشمل الموارد الطبيعيّة موارد تنتجها الطبيعة إما على الأرض أو تحت الأرض، ومن ضمن الموارد الموجودة على الأرض:[1]

النباتات.

الموارد المائيّة.

[1] أوسرير منور، "التنمية الاقتصادية في البلدان النامية– الاستراتيجيات و الإبعاد "، مجلة مخبر التحولات الاقتصادية و التنمية و استراتيجيات التكامل الاقتصادي الدولي ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر ، العدد2007/03.

المناظر الطبيعيّة.

وبالنسبة للموارد الموجودة تحت الأرض أو في باطن الأرض فهي:

النفط.

الغاز الطبيعيّ.

المعادن.

الفلزات، وغيرها.

وتعتمد الموارد الطبيعيّة في أيّ دولة على الظروف المناخيّة والبيئيّة، وتؤثر الموارد الطبيعيّة على النمو الاقتصاديّ للدولة إلى حد كبير من حيث الاستخدام الفعّال أو الاستغلال الفعّال للموارد الطبيعيّة من قِبل الموارد البشريّة والتكنولوجيا المستخدمة، فالدولة التي لديها قوى عاملة ماهرة ولديها موارد طبيعية غنيّة ستأخذ اقتصادها إلى طريق النمو، ويلاحظ أنَّ الدول التي لديها الكثير من الموارد الطبيعية تنمو اقتصاديًا أكثر من الدول ذات الموارد الطبيعيّة القليلة.

تكوين رأس المال Capital Formation

يتضمن تكوين رأس المال تكوين رأس المال الأرض والبناء والآلات والطاقة والنقل ووسائل الاتصال، ويزداد تكوين رأس المال من خلال توفير رأس مال أكبر لكل عامل، مما يزيد نسبة رأس المال للعمالة، وبالتالي تزداد إنتاجية العامل، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الإنتاج ونمو الاقتصاد.[1]

التطور التكنولوجي Technological Development

يعد التطوّر التكنولوجيّ أحد العوامل المهمّة التي تؤثر على النمو الاقتصاديّ، وتتضمن التكنولوجيا تطبيق الأساليب العلميّة وتقنيات الإنتاج الحديثة، ويساعد التطور التكنولوجيّ على زيادة الإنتاجية على الرغم من محدوديّة الموارد، حيث إنَّ الدول التي تعمل في مجال التطور التكنولوجيّ تنمو بسرعة مقارنةً بالدول التي لديها تركيز أقل على التطوّر التكنولوجيّ، ويلعب اختيار التكنولوجيا المناسبة دورًا في نمو الاقتصاديّ على العكس اختيار التكنولوجيا غير المناسبة والتي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج.

العوامل الاجتماعية والسياسية Social and Political Factors

[1] عبد القادر مُحَّد عبد القادر عطية، " اتجاهات حديثة في التنمية " ، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003

تلعب العوامل الاجتماعيّة والسياسيّة دورًا حاسمًا في النمو الاقتصاديّ للدولة، وتشمل العوامل الاجتماعيّة العادات والتقاليد والقيم والمعتقدات للمجتمع التي تساهم في نمو الاقتصاد إلى حد كبير، وعلى عكس المجتمع ذي المعتقدات والخرافات التقليديّة الذي يقاوم تبني أساليب الحياة الحديثة والنمو الاقتصادي فإنَّه من الصعب تحقيق النمو الاقتصاديّ فيه.

4.1. محددات النمو الاقتصادي

يواجه النمو الاقتصاديّ بعض المحددات التي يمكن أن تتسبب بالحد منه أو تقليله أو إضعاف دوره في تحسين جودة الحياة، ومن هذه المحددات ما يأتي:

عدم المساواة والتوزيع Inequality and distribution

لا يقلل النمو الاقتصاديّ بالضرورة من الفقر النسبيّ لأنَّه يعتمد على توزيع الدخل، لذلك قد يتجاوز النمو الاقتصاديّ أفقر الفئات في المجتمع.

وجود عوامل خارجية سلبية Negative externalities[1]

يمكن أن يتسبب النمو الاقتصاديّ في عوامل خارجيّة سلبيّة مثل:

التلوّث.

ارتفاع معدلات الجريمة.

الازدحام المروريّ، وغيرها.

وكل ذلك سيقلل من مستويات المعيشة، فعلى سبيل المثال شهدت دول كبيرة نموًا اقتصاديًا سريعًا للغاية ولكنَّها اضطرت لمواجهة مستويات خطيرة جدًا من تلوّث الهواء في مدنها.[2]

معارضة النمو الاقتصادي مع البيئة Economic growth may conflict with the environment

[1] خالد بن حمد بن عبدالله القدير، " اختبار فرضية "كالدور" للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي باستخدام سلاسل زمنية للمملكة العربية السعودية "، مجلة جامعة الملك سعود – العلوم الإدارية، المجلد 17- العدد 2، السعودية، 1425هـ.

[2] عبد القادر مُحَّد عبد القادر عطية، " اتجاهات حديثة في التنمية " ، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003

بسبب زيادة الإنتاج نتيجةً للنمو الاقتصاديّ، قد يحدث ارتفاع في المخلّفات البيئيّة مما يسبب حدوث مشكلات وكوارث بيئيّة، لذلك قد يجلب النمو الاقتصاديّ فوائد على المدى القصير ولكنَّ تكاليفه مرتفعة بالنسبة للبيئة على المدى البعيد.

الاعتماد على ما يتم إنتاجه It depends on what is produced

على الرغم من أنَّ بعض الدول تتمتع بمعدلات جيّدة من النمو الاقتصاديّ، إلّا أنَّها وفي كثير من الأحيان قد تعتمد على إنتاج منتجات خاصة بها لا تفيد الاقتصاد.

قد يكون النمو الاقتصاديّ غير مستدام Economic growth can be unsustainable

إذا كان النمو الاقتصاديّ سريعًا للغاية، فسوف يتسبب بحدوث مشكلات عديدة تؤثر على الاقتصاد؛ مثل التضخم وحدوث عجز في الحساب الجاري لميزانيّة الدولة، ويمكن أن يؤدي إلى حدوث كساد بسبب ارتفاع الإنتاج دون مقابل، وبالتالي فقد يصبح النمو الاقتصاديّ عارضًا مؤقتًا ليس له أثر على المدى البعيد.

خلاصة الفصل :

بعد التعرض لمفهومي العدالة الإجتماعية و النمو الإقتصادي وتبيان مختلف الإتجاهات النظرية المفسرة لهم، ومن ثم الإنتقال الرصد العلاقة الإرتباطية بينهما بالتركيز على متغيري المواطنة والتنمية في الشق الإيجابي، وعدم العدالة التوزيعية و النمو الإقتصادي ، نستخلص أن مبدأ التعايش بين المواطنين يبدأ من القيمة الحياتية للإنسان المتمثلة في إقامة العلاقات والجماعات والإشتراك الغايات لاسيما منها العدالة السياسية الغاية والهدف الأسمى والأساسي عند المواطنين كونها تعبر عن هويتهم وإنتماؤهم ، وهو ما طرحه رولز في كتابه "الليبرالية السياسية" وكذا العدالة كإنصاف من خلال الرؤية التي عبر عنها بفكرة الإجماع الـ المتشابك ، المفهوم السياسي للعدالة ومسألة الإقتناع الشامل والمعقول بها من قبل المواطنين، وأمام هذا التداخل تكون قابلة للنفاذ والتطبيق المستمر والمستدام في الحياة ا

لواقعية محققة الإستقرار السياسي والاجتماعي الذي يمثل الطموح المرجو قبل المواطنين المؤمنين بفكرة العدالة حقا،

الفصل الثاني

العدالة الإجتماعية و النمو الإقتصادي في الجزائ

تمهيد:

في سياق التحليلات الاقتصادية والمؤسساتية يتضح أن هناك عقبات تقف أمام إصلاح المؤسسات ومدى تبنيها لممارسات العدالة الاجتماعية, وبالتالي تدني مستويات الإنتاجية ومنه تراجع معدلات النمو الاقتصادي. فالتحدي الذي تواجهه الجزائر هو خلق مناخ أعمال يزيد من كمية ونوعية الاستثمار, وهو المناخ الذي يسمح للمؤسسات والشركات بخلق فرص عمل خاصة في ما يتعلق بدمج الشباب خريجي المعاهد والجامعات في عالم الشغل, إذن في هذا الفصل سيتم التطرق إلى علاقة العدالة الاجتماعية بتعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر, وكذا واقع تطبيق العدالة الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية في ظل المواصفة الدولية ايزو 26000 إضافة إلى دور الحكومة في تعزيز وتحفيز العدالة الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

المبحث الأول: علاقة العدالة الاجتماعية بتعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

أن تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لبرامج العدالة الاجتماعية يضمن لها الاستمرار وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية, وبالتاي تحقيق مستويات أعلى المعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر. ففي هذا المبحث سيتم التعرف على العلاقة التي تربط العدالة الاجتماعية بالنمو الاقتصادي[1].

المطلب الأول: محركات النمو الاقتصادي في الجزائر أهم القطاعات

يعتبر التنويع الاقتصادي أداة لرفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي, خاصة في دولة كالجزائر التي لا زالت تعتمد على إيرادات النفط, مما فرض عليها تنويع اقتصادها بهدف تقليل المخاطر الاقتصادية تحسين مستوى الدخل, وتقوية أوجه الترابط فيما بين القطاعات لأجل تثبيت النمو وتوسيع قاعدة الإيرادات, فمن أهم القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في الجزائر ما يلي :[2]

[1]قابوش فريال أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2015, مذكرة مكملة ضمن متطلبات الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية 2017/2018،ص37.

[2]فوزية غربي, الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة 2007/2008, ص 52.

الفرع الأول: دور الزراعة في التنمية الاقتصادية.

تتوفر الجزائر على فرص كبيرة في القطاع الفلاحي لامتلاكها أراضي خصبة شاسعة وموارد مائية هائلة وإمكانات بشرية ومالية تمكن من النهوض بالقطاع وتنميته وجعله قاطرة الاقتصاد الوطني. إذن فالقطاع الزراعي له أهمية بالغة في تحقيق التنمية ورفع عجلتها,[1] وذالك من خلال مساهمة الموارد الاقتصادية الزراعية في الإنتاجية, إما المحاصيل الزراعية أو المنتجات الحيوانية حيث تتمثل مساهمات القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية في الجزائر في ما يلي :[2]

1-المساهمة في توفير الغذاء: إن من أهداف النشاط الزراعي توفير المواد الغذائية لسد حاجات السكان, فمهما بلغ تقدم الدولة فالزراعة هي المصدر الوحيد للأغذية, فتأخرها (الزراعة له أثر كبير على القطاعات الأخرى, وهذا ما يحتاج إلى زيادة الإنتاج لمواجهة ارتفاع الطلب على المنتجات الزراعية. ومنه على الدولة أن تولي عناية كبيرة لهذا القطاع حتى يتسنى لها تحقيق الاكتفاء الذاتي وعد التوجه نحو الاستيراد من الخارج بالعملة الصعبة لسد النقص الغذائي, إذن توفير المنتجات الغذائية محليا عاملاً مهماً في التنمية الاقتصادية .

2- المساهمة في تأمين النقد الأجنبي تساهم الزراعة في الحصول على النقد الأجنبي وذلك بزيادة صادراتها وأن تحل السلع المحلية الناتجة عن التوسع في الإنتاج الزراعي محل الاستيراد الزراعي, وهذا الأمر يتطلب رفع الإنتاجية الزراعية وتخفيض تكاليف الإنتاج الزراعي وبالتالي توسيع الصادرات ومنه زيادة حصيلة النقد الأجنبي. مع العلم يجب أن يكون التصدير الفلاحي معتمدا على منتجات متنوعة وبأعداد هائلة حتى يتسنى لها توفير النقد الأجنبي, ومنه المساهمة الفعالة في تمويل المشاريع التنموية.

3- الزراعة كمصدر لليد العاملة من أهم مصادر القوة العاملة والطلب المتزايد عليها هو القطاع الزراعي وحتى يكون هذا الأخير مصدر للقوة العاملة يجب أن تكون الإنتاجية الزراعية مرتفعة, حيث كلما تم الاعتماد على الالآت والأدوات المتطورة في الزراعة كلما زاد ناتج العامل, وبهذا تنخفض القوة العاملة الزراعية ومن هذا يمكن أن يتجه الفائض في القوة العاملة إلى القطاعات الأخرى. ومنه يمكن القول أن

[1] ضيف أحمد عزوز أحمد واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة, مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, المجلد 14/ العدد (19), ص 24.

[2] ساعو باية سيار زوبيدة رصد إمكانية الانتاج النباتي والفلاحي في الجزائر الملتقى الوطني العلمي حول القطاع الفلاحي في الجزائر " الواقع والأفاق 2021.ص24.

المصدر الأول لتوفير اليد العاملة التي تحتاجها القطاعات الأخرى هو مصدر زراعي خاصة في المراحل الأولى من مراحل التنمية الاقتصادية .

4. الزراعة والفعالية الاقتصادية المختلفة: إن مختلف القطاعات الاقتصادية لها علاقة وطيدة بالزراعة وخاصة القطاع الصناعي الذي يعتمد في استمرار يته على الموارد الزراعية الأولية إضافة إلى أن الزراعة توفر حصة أكبر من المال الذي يحتاجه النمو الصناعي, حيث أن زيادة الإنتاج الزراعي يتبعه زيادة في الدخل ومنه توسيع السوق أمام المنتجات الصناعية, ولهذا لا يمكن أن يتقدم القطاع الصناعي وينجح ما لم يصطحبه تطور وازدهار في القطاع الزراعي.

5- تطور الصناعات الغذائية تتوفر الجزائر على جميع مرتكزات تطور الصناعة الغذائية, فمنذ 1990 كان للقطاع الخاص الدور الأهم في تطوير الصناعة الغذائية, إضافة إلى تدعيم الحكومات المتعاقبة إنشاء الصناعات الغذائية بشكل كبير, وذلك بتقديم قروض وتسهيلات مصرفية وأهم هذه الصناعات صناعة الحبوب, صناعة الزيوت, صناعة الألبان, صناعة المعلبات الغذائية, إضافة إلى صناعة التمور ومنه يمكن القول أن القطاع الزراعي وإسهاماته ينتج لنا زيادة الدخل القومي وتحسين المستوى المعيشي للسكان, وهي أهداف التنمية الاقتصادية. وفي ما يلي بعض المنتجات الزراعية في الجزائر .

أ- الحبوب تساهم الجزائر بنسبة 11% من إنتاج القمح و 22% من إنتاج الشعير, حيث حقق الفرع 37.3 مليون قنطار سنة 2015 مقابل 35 مليون قنطار سنة2014.

ب. الخضر: بلغت مساحة الخضر سنة 2014 أكثر من 499 ألف هكتار فوصل الإنتاج إلى ما يقارب 123 مليون قنطار[1].

ت الزيتون بلغ الإنتاج الإجمالي سنة 2014 حوالي 4.22 مليون قنطار, لكن هذا منخفض عن إنتاج سنة 2013 التي وصل فيها الإنتاج إلى 5.7 مليون قنطار لأنه يتأثر بالعوامل المناخية

ث. التمور : الجزائر من أكبر المصدرين للتمور ذات المواصفات العالمية, حيث تمتد مساحة زراعة النخيل على 100120 هكتار وأكثر من 15 مليون نخلة خلال2003 وتنتشر زراعة النخيل في الجزائر

[1]ساعو باية, سيار زوبيدة مرجع سابق ،ص 35.

حسب الولايات التالية: بسكرة حوالي : 23.31%, تليها ادرار حوالي 21.5% الوادي حوالي 21.35,% ورقلة حوالي 15.32%, ثم غرداية, بشار, تمنراست تندوف, إليزي. ج – العنب المحصول الثاني بعد الحمضيات من حيث المساحة والثالث من حيث الإنتاج في 2016, حيث المساحة المزروعة 66.3 ألف هكتار بإنتاج 571.35 ألف 2017 طن, و 566.579 ألف طن سنة2017

الفرع الثاني : دور البحث العلمي و الابتكار المعرفي في تحقيق النمو الاقتصادي

يلعب الاقتصاد المعرفي دوراً رئيسيا في تحقيق النمو الاقتصادي و ذلك من العلاقة بين المعرفة والموارد البشرية واستخدام الأفراد لأدوات المعرفة والمتمثلة في التعلم والتعليم والبحث والتطوير العلمي والابتكار ويعد كل من البحث والتطوير العلمي والابتكار من أهم مرتكزات التنمية, في حين نجد أن التطور يتضمن كيفية استعمال نتائج البحوث الأساسية أو التطبيقية للمباشرة في تقديم مواد أولية أو أنظمة إنتاجية جديدة أو منتجات جديدة, ويلعب البحث العلمي والتطوير دورا مهم داخل وخارج المؤسسات التعليمية فهو محرك أساسي للنمو الاقتصادي ولا يتحقق ذلك إلا بتوفير مراكز بحثية وزيادة عدد الجامعات والمعاهد العلمية. وقد أشارت بعض الدراسات التي أجريت حول البحث العلمي والتطوير أن سبب الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد في الولايات المتحدة الأمريكية يعود للتكنولوجيا ومستوى التعليم والبحث والتطوير العلمي إذ يكون لهم الدور الرئيسي في تحقيق التنمية البشرية في الدول المتقدمة, أما في الدول العربية نجد أن الإدارة السياسية للاستثمار في القدرات البشرية والمعرفية مبنية على أسس ضعيفة وهذا راجع إلى:

انخفاض مستوى التعليم مستوى التعليم لم يصل إلى حد الكفاية اللازمة لتحقيق الانتقال النوعي نحو محتوى ومضمون معرفي يدفع باتجاه إنتاج المعرفة ونشرها. انخفاض مستوى البحث والتطوير والابتكار : إن مخرجات البحث والتطوير في الدول العربية دون المستوى المطلوب, حيث لا تتجاوز حصة الدول العربية 01 من إجمالي النشر العلمي في العالم, واشارات بيانات أن 09 دول عربية سجلت 370 براءة اختراع. فهذه براءة اختراع متدنية مقارنة بدول أخرى ككوريا مثلا سجلت16328 براءة اختراع وتشيلي 147 براءة اختراع.

ضعف التخصصات المالية: أن حجم الإنفاق المالي يعتبر من العوامل المهمة التي تؤثر على البحث العلمي والتطوير, إن نسبة ما يتم إنفاقه على البحث والتطوير في الدول العربية لا تتجاوز 0.2% من الناتج القومي, بينما تتراوح هذه النسبة في الدول المتقدمة 2.5% و 5% من الدخل القومي فيها وتجدر

الإشارة إلى أن 89% من حجم الاتفاق على البحث40 والتطوير في الدول العربية تغطيها مصادر حكومية وهذا يعني ضعف مساهمة القطاع الخاص .

المطلب الثاني: دعم العدالة الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر

القطاع الخاص في الجزائر يركز كثيرا على وضع برامج خاصة بالمسؤولية الاجتماعية بهدف دعم أفراد المجتمع ومساعدة الدولة ففي ظل اقتصاد ريعي يخضع لتقلبات أسعار النفط وتراجع قدرة الدولة على أداء الرعاية الاجتماعية للمواطنين, واندثار بعض المهن البسيطة وتقلص الوظائف وزيادة أعباء الحياة على المواطنين بارتفاع الأسعار, وتنامي ظواهر خطيرة كعمالة الأطفال, واتساع رقعة الفساد, بالإضافة إلى المخاطر البيئية, كل هذه التحديات تفرض على الحكومة التوجه نحو القطاع الخاص للقيام بدوره كمسئول اجتماعي من أجل التخفيف من الأعباء الملقاة على عاتق الدولة, نجد أن هناك كثيراً من التسهيلات التي استفاد منها كالإعفاءات الضريبية, أراضي مجانية, تسهيلات بنكية, وبالتالي المساهمة في حماية البيئة ومكافحة الفقر والحد من البطالة إضافة إلى دعم الاقتصاد الوطني.

في هذا المطلب سيتم التعرف على دور القطاع الخاص في تنمية المسؤولية الاجتماعية من خلال دوره في التنمية الاقتصادية من جهة وكذا دوره في التنمية الاجتماعية من جهة أخرى إضافة إلى توضيح أهم العراقيل التي تواجه تنمية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر .

الفرع الأول: دور القطاع الخاص في تنمية العدالة الاجتماعية.

دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية : يمثل القطاع الخاص اليوم محور التنمية الاقتصادية في معظم البلدان, لتمتعه بإمكانات تؤهله للقيام بدوره الرئيسي في شتى

المجالات الاقتصادية والاجتماعية, سيتضح ذلك من خلال ما يلي:

أ–دوره في تكوين القيمة المضافة: يعتبر تكوين القيمة المضافة أمر مهم للقطاع الخاص, حيث أن برنامج إعادة الهيكلة العضوية والاستقلالية المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية والأزمة الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري سنة 1986 لم تؤثر بشكل كبير في القطاع الخاص لأنه يعتمد على طرق مختلفة لتمويل وتموين مؤسساته . وإن التوجه الجديد بعد سنة 1990 لبناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق أعطى حيوية للقطاع الخاص, ويظهر هذا كن خلال تكوين القيمة المضافة التي بلغت ما يقارب

47.5 سنة 2001, وكذا ارتفاع حجم الاستثمار الخاص من 23.78% إلى 28.845 خلال 1994/2006 على وهذا ما يعبر عن دينامكية القطاع الخاص الجزائري.[1]

2- دور القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية ويظهر ذلك في ما يلي:

أ-دور القطاع الخاص في التشغيل: إن القطاع الخاص في الجزائر خلال 2005 كان يشغل أكثر من 5 ملايين أي ما يقارب 63% من حجم التشغيل على غرار القطاع العام الذي كان يشغل ما يقارب 37% إذن فهو يعتبر المصدر الرئيسي لمناصب الشغل, كما يعتبر قطاع الخدمات في الجزائر كذلك من أكبر القطاعات التي تخلق مناصب الشغل, ثم يليه القطاع الصناعي. وبما أن القطاع الخاص العنصر الرئيسي في التنمية الاقتصادية والمحرك الأساسي للاقتصاد في جميع الدول, إلا أنه في الجزائر لا يزال ضعيفاً مقارنة بالدول الأخرى ويرجع ذلك إلى ضعف مناخ الاستثمار وكثرة المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص. وأوضحت بعض الدراسات أن نجاح القطاع الخاص يتطلب توفير المناخ المناسب لذلك وان تكون هناك علاقة تكاملية بين الأدوار فيما يخص الحكومة. القطاع الخاص بمختلف قطاعاته المجتمع المدني.[2]

الفرع الثاني: عوائق تنمية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

تسعى الدولة جاهدة لتنمية القطاع الخاص في الجزائر, إلا أنه لم يرقى إلى ما هو عليه في الدول المتقدمة ويعود ذلك لأسباب عديدة تحول دون ذلك, وهي بمثابة معوقات أهمها مايلي:

1. الدور الحديث للقطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري.
2. هيكلة القطاع الخاص, وكذا كونه قطاع هدفه الربح ويرتكز على القطاعات التجارية
3. المربحة فقط.
4. عدم تبني فكرة وبرامج المسؤولية الاجتماعية وممارساتها من طرف مسئولي شركات القطاع الخاص.

[1] مولاي أخضر عبد الرزاق بونوة شعيب دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الدول النامية حالة الجزائر مجلة الباحث العدد 2009/2010.07 ص42

[2] موالي أخضر عبد الرزاق, بونوة شعّب, مرجع سابق, ص 03

5. الدور الضعيف لوسائل الإعلام في التعريف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. 5- إضافةً إلى ضعف دور المجتمع المدني في الدفع نحو تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص الجزائري

المطلب الثالث : علاقة العدالة الاجتماعية بالتشغيل في الجزائر

الفرع الأول: تبني المسؤولية الاجتماعية ودورها في توفير مناصب الشغل.

الجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة للقضاء على البطالة أو تخفيض معدلاتها, فكان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في ذلك عن طريق إتاحتها العديد من فرص الشغل واستقبال طالبيه بأعداد هائلة, إضافة إلى أنها توفر الوظائف الجديدة فتقوم بتوفير العمل للأفراد الذين لم يلبوا احتياجات المؤسسات الكبرى, وذلك بأجور أقل أي في متوسط مؤهلاتهم العلمية ومتدنية على التي يتم التحصل عليها في المؤسسات الكبرى. حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ,OCDE إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم اليوم على سبيل المثال في توفير مناصب الشغل الجديدة المستحدثة, في أوروبا (توظيف 70 مليون شخص أي 2/3 من الكل, وتختلف هذه النسبة باختلاف البلدان والقطاعات الاقتصادية حيث كان من بين أهداف سياسات التشغيل المتبعة في الجزائر خفض نسبة البطالة إلى أقل من 10% سنة 2009/2010, ثم إلى 9% سنة 2013/2011.[1]

الفرع الثاني: أهمية تبني العدالة الاجتماعية من طرف مؤسسات القطاع الخاص الجزائري.

أن زيادة تبني سياسات المسؤولية الاجتماعية من طرف مؤسسات القطاع الخاص تؤدي إلى زياد أهميتها في الاقتصاد الوطني وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما يلي:[2]

[1] محمد الطيب حرة إسماعيل بوقنورة المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في دعم سياسات التشغيل في الجزائر, حالة مؤسسة ابن نور للصناعات والخدمات بالوادي مجلة دفاتر بوادكس المجلد 10 / العدد 01, 2021، ص 185.

[2] محمد الطيب حرة إسماعيل بوقتورة مرجع سابق، ص 188. المحمد الطيب حرة إسماعيل بوقتورة مرجع سابق، ص 186-187.

المبحث الثاني : تبني العدالة الاجتماعية ودورها في توفير مناصب الشغل.

الجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة للقضاء على البطالة أو تخفيض معدلاتها, فكان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في ذلك عن طريق إتاحتها العديد من فرص الشغل واستقبال طالبيه بأعداد هائلة, إضافة إلى أنها توفر الوظائف الجديدة فتقوم بتوفير العمل للأفراد الذين لم يلبوا احتياجات المؤسسات الكبرى, وذلك بأجور أقل أي في متوسط مؤهلاتهم العلمية ومتدنية على التي يتم التحصل عليها في المؤسسات الكبرى. حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ,OCDE إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم اليوم على سبيل المثال في توفير مناصب الشغل الجديدة المستحدثة, في أوروبا (توظيف 70 مليون شخص أي 2/3 من الكل, وتختلف هذه النسبة باختلاف البلدان والقطاعات الاقتصادية حيث كان من بين أهداف سياسات التشغيل المتبعة في الجزائر خفض نسبة البطالة إلى أقل من 10% سنة 2009/2010, ثم إلى 9% سنة 2013/2010.

1- أهمية تبني العدالة الاجتماعية من طرف مؤسسات القطاع الخاص الجزائري.

أن زيادة تبني سياسات المسؤولية الاجتماعية من طرف مؤسسات القطاع الخاص تؤدي إلى زياد أهميتها في الاقتصاد الوطني وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية وذلك من خلال مايلي

تحسين الأداء المالي: توجد صلة وطيدة بين ممارسة المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي, بحيث كلما زاد اعتماد برامج المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات زاد أدائها المالي وبالتالي استمرار المؤسسة وتحسين صورتها في السوق والمجتمع الذي تنشط فيه .

2- المبادرات والممارسات المسئولة اجتماعيا وبعض أساليب التوعية والتحسيس بالعدالة الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر

-المبادرات والممارسات

تم إقرار عدة مبادرات وممارسات بهدف نشر ثقافة العدالة الاجتماعية ويمكن ذكر بعض هذه المبادرات كما يلي:

وضع العديد من مؤسسات القطاع الخاص لمدونات عمل في إطار المسؤولية الاجتماعية, كمدونة السلوك المهني لجمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات APAB وفي هذا الإطار أنشئ منتدى رؤساء المؤسسات FCE في2015 لأخلاقيات الأعمال والحوكمة.

إنشاء المعهد الجزائري لحوكمة الشركات معهد حوكمة الجزائر " IAGE حيث تهدف هذه المبادرة إلى تطوير أداء النسيج الاقتصادي في الجزائر عن طريق عمليات التدريب وتقديم المعلومات والاستشارات والدراسات شجعت الدولة الجزائرية الشركات بما فيها مؤسسات القطاع الخاص على تبني إيزو 26000 عن طريق مشروع المسؤولية الاجتماعية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا RS-MENA ومثل الجزائر في هذا المشروع المعهد الجزائري للتوحيد القياسي IANOR حيث استفادة 16 مؤسسة جزائرية من بينها مؤسسات القطاع الخاص أهمها : شركة رويبة للعصائر, المؤسسة الجزائرية للتغليف, مؤسسة حداد للأشغال العمومية, شركة تسيير المياه والصرف الصحي في الجزائر, إضافة إلى عدة مؤسسات من دعم وتدريب لتكييف نشاطاتها مع المسؤولية الاجتماعية, حيث استفاد 16 خبيرا وطنيا من تكوين معمق في كيفية تكييف المؤسسات الصناعية والتجارية مع المؤسسات الاجتماعية, إضافة إلى تدريب 27400 عاملا على ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات, وكذا تقديم الدعم التقني للمؤسسات لتسهيل تطبيق معيار ISO26000

-2التوعية والتحسيس بالعدالة الاجتماعية من الأساليب التي انتهجتها الجزائر للتوعية بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص, عن طريق عقد مؤتمر وملتقيات من بينها[1]:

تنظيم مؤتمر دولي جزائري ألماني تحت عنوان التنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية لمحركات النمو للشركات الصغيرة والمتوسطة. في 13/12/2011, هدفه دعم تنفيذ التشريعات البيئية المتطورة في المنطقة والمساهمة في صنع سياسة بيئية متكاملة ويدعم تعزيز المهارات في التخطيط والتنسيق بين مختلف القطاعات, كما ركز هذا التعاون الألماني الجزائري في مجال البيئة على عدة مجالات منها : الحفاظ على التنويع البيولوجي والتكيف مع تغير المناخ, إضافة إلى أدارة النفايات وتعزيز تقنيات وابتكارات صديقة للبيئة لدى الشركات الاقتصادية خاصة شركات القطاع الخاص تنظيم مؤتمر حول النمو الأخضر بحضور حوالي 40 وزير إفريقي للبيئة ورئيس ومؤسس للمنظمة العالمية R20 في فيفري

[1] مراد لعبيدي الهادي دوش دور السياسات العامة في تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر, مرجع سابق، ص 329.

2014, حيث اقترح من طرف الجزائر بهدف توحيد المواقف للدول الإفريقية الكبرى حول قضايا البيئة على نطاق عالمي وتبني استراتيجيات موحدة في هذا المجال تلتزم بها الدول والشركات في إفريقيا. تم عقد المنتدى الأول حول الأخلاقيات والمسؤولية الاجتماعية للشركات في الجزائر" في 26/05/2014 برعاية وزير الصناعة هدفه دراسة سبل تعزيز التنمية في الجزائر انطلاقا من تفعيل المسؤولية الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية للشركات العامة والخاصة.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل القيام بدراسة العلاقة بين العدالة الاجتماعية وتعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

حيث تم في المبحث الأول تحليل علاقة المسؤولية الاجتماعية بالنمو الاقتصادي, وذلك بتقسيمه إلى ثلاث مطالب المطلب الأول يتحدث عن أهم القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في الجزائر, ثم المطلب الثاني وفيه تناولنا دعم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص الجزائري, أما المطلب الثالث علاقة المسؤولية الاجتماعية بالتشغيل. وفي المبحث الثاني قمنا بتحليل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تطبيق المواصفة الدولية إيزو 26000 ودور الحكومة في تحفيز المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية, فتم تقسيم هذا المبحث إلى المطلب الأول تعرضنا إلى واقع تطبيق المواصفة الدولية للمعايرة ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية, وفي المطلب الثاني تم التطرق إلى دور الحكومة في تحفيز العدالة الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

خاتمة

الخاتمة

تمثل العدالة الإجتماعية الموضوع الأساس لدراستنا بإعتبارها ظاهرة عميقة ومترسخة ومطلوبة في كل المجتمعات بدون إستثناء، لكن يبقى تحقيقها وبلوغها بدرجات متفاوتة قد تصل إلى حد الغياب والفقدان، وموضوع الإستقرار السياسي كعامل مرتبط ومتغير تابع للموضوع الأساس، يتأثر بها لما للعدالة الإجتماعية من روابط ومجالات، لذا أخذت الدراسة بعين الإعتبار تناول كلا الموضوعين من أوجه عدة في البحث بداية بالتطرق إلى مختلف الإتجاهات النظرية المساهمة في تحديد الموضوع والتعريف به ورسم معالمه التي ساعدتنا في وضع قالب علمي وصل إلى تحديد مفهوم العدالة الإجتماعية بدقة متماثلة وهذا في غاية الصعوبة بإعتبار العدالة الإجتماعية لها توجهات فلسفية وإيديولوجية وسياسية واقتصادية وإجتماعية وثقافية كما تتخذ مفاهيمها المختلفة عدة مستويات وأبعاد كالبعد الاقتصادي والبعد الإجتماعي الثقافي، والبعد السياسي المؤسسي، والبعد الطبقي، والبعد البشري ، والبعد الجيلي، والبعد الإقليمي والمناطقي، والبعد الخارجي كما لها إرتباطات بالعدالة الاقتصادية وإشباع الحاجات وإنتفاء كل مظاهر الفقر والبطالة ، وبالمساواة وتكافؤ الفرص والتمكين ، وبالعدالة السياسية وحقوق الإنسان والحريات ، وبالعدالة الضريبية ، وبالسياسة الإجتماعية وخدمتها، وبالعدالة البيئية وبين الأجيال والأقاليم ، وخلصت الدراسة لابراز العلاقة الوظيفة بين العدالة الاجتماعية والإستقرار السياسي بالتركيز على التنمية والمواطنة كدعامة أساسية بينهما .

نتائج الدراسة:

أسفرت هذه الدراسة مجموعة من النتائج وهي كما يلي:

إن تبني المؤسسات الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية يعود بفوائد عديدة للمجتمع إضافة

إلى تحقيق أهداف المؤسسات وتحقيق مبدأ الربحية إلى جانب الدور الاجتماعي.

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي توضح أداء اقتصاد ما.

من أهم القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في الجزائر الزراعة الصناعة والسياحة. إن تبني فكرة وبرامج المسؤولية الاجتماعية من طرف مسئولي شركات القطاع الخاص يساهم في التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

-للمسؤولية الاجتماعية علاقة بالتشغيل وتوفير مناصب الشغل والحد من مشاكل الفقر والبطالة.

تعتبر المواصفة الدولية للمعايرة والمقايسة إيزو 26000 مهمة لإعطاء إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية لمختلف الشركات سواء في القطاع العام أو الخاص, إضافة إلى أن ممارسات المسؤولية الاجتماعية في ظل المواصفة إيزو 26000 يحسن الأداء الاجتماعي والبيئي ويجعلها من محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بإمكان الحكومة توجيه ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال دمجها في السياسة العامة للدولة وذلك بالشراكة مع القطاع العام والخاص والمجتمع المدني.

التوصيات:

إن وجود العوائق التي تقف أمام تحقيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية في الدول النامية بالعموم والجزائر خاصة مكن من تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات وهي كما يلي:

يجب على المؤسسات الاقتصادية أن تعطي أهمية لبرامج ومبادئ المسؤولية الاجتماعية.

لأن إهمالها لذلك يقلل من الميزة التنافسية.

على الدولة إنشاء جهة مختصة في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وقطاع

الأعمال.

نشر ثقافة وأفكار المسؤولية الاجتماعية في المجتمع عن طريق الإعلام وإلقاء دروس

ومحاضرات بالشراكة مع جميع المنظمات والمجتمع المدني.

آفاق البحث:

بحثنا هذا مجرد محاولة تتخللها بعض النقائص ولم يلم بجميع جوانب الموضوع قد يكون منطلق لدراسات مستقبلية لهذا نقترح على الباحثين في المستقبل تسليط الضوء على ما يلي:

دراسة نفس الموضوع بحالة تطبيقية على مجموعة من المؤسسات التابعة لقطاع المحروقات.

أثر المسؤولية الاجتماعية على أداء البنوك التجارية – دراسة حالة..

تأثير أبعاد المسؤولية الاجتماعية على قطاع التأمينات في الجزائر

قائمة المصادر و المراجع

المراجع :

1. صموئيل فريمان: اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة جون راولز نموذجا"، ترجمة فاضل جتكر، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى،.2015.
2. عزالدين دخيل الادماج والاندماج .. الرهانات والاستراتيجيات و المرجعيات ، أعمال الندوة العلمية الدولية ، جامعة تونس المعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي بيتر الباي (دت.
3. نور الدين بن بلقاسم الإدماج والإندماج المفهوم والدلالات والشروط الموضوعية ورقة بحثية في أعمال الندوة العلمية الدولية الادماج والاندماج .. الرهانات والاستراتيجيات والمرجعيات ، 2016 .
4. محسن عوض، وآخرون. دليل التمكين القانوني للفقراء: معارف و خبرات ، شعوب متمكنة أمم صامدة المنظمة العربية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي 2013 .
5. مُحَمَّد المالكي الإندماج الإجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير ورقة بحثية للمشاركة في المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية 30-31 مارس 2013 ، قطر،. مركز الابحاث ودراسة السياسات .
6. مُحَمَّد نبيل جامع الطبقات الاجتماعية الريفية والحراك الطبقي ، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية الاسكندرية دار الجامعة الجديدة 2010.
7. مُحَمَّد عابد الجابري الديمقراطية وحقوق الانسان كتاب في جريدة العدد 95 ، الاربعاء 05 جويلية 2006 بيروت لبنان مركز دراسات الوحدة العربية .
8. ديانا، تغوي تقرير حالة مدن العالم 2008/2009 المدن المنسجمة ، الجزء الثالث: الإنسجام البيئي برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، عمان الأردن ، 2009.
9. رسالة الأمين العام للأمم المتحدة بن كي مون بمناسبة اليوم العالمي للعدالة الإجتماعية 20 فبراير 2011 . تم إقرار اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية في 26 نوفمبر 2007 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة للإحتفال سنويا بيوم 20 فبراير من كل سنة بوصفه مناسبة التدعيم جهود المجتمع الدولي.
10. صموئيل فريمان: اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة جون راولز نموذجا"، ترجمة فاضل جتكر، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى،.2015.
11. دايفيد جونستون: مختصر تاريخ العدالة"، ترجمة مصطفى ناصر، عالم المعرفة، الكويت، 2012.
12. ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية،2015.

13. توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق-دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010.

14. أوسرير منور، "التنمية الاقتصادية في البلدان النامية- الاستراتيجيات و الإبعاد "، مجلة مخبر التحولات الاقتصادية و التنمية و استراتيجيات التكامل الاقتصادي الدولي ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر ، العدد2007/03.

15. عبد القادر مُحَّد عبد القادر عطية، " اتجاهات حديثة في التنمية " ، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003

16. خالد بن حمد بن عبدالله القدير، " اختبار فرضية "كالدور" للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي باستخدام سلاسل زمنية للمملكة العربية السعودية "، مجلة جامعة الملك سعود - العلوم الإدارية، المجلد 17- العدد 2، السعودية، 1425هـ.

17. عبد القادر مُحَّد عبد القادر عطية، " اتجاهات حديثة في التنمية " ، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003

18. قابوش فريال أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2015, مذكرة مكملة ضمن متطلبات الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية 2017/2018.

19. فوزية غربي, الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة 2007/2008.

20. ضيف أحمد عزوز أحمد واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة, مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, المجلد 14/ العدد (19).

21. ساعو باية سيار زوبيدة رصد إمكانية الانتاج النباتي والفلاحي في الجزائر الملتقى الوطني العلمي حول القطاع الفلاحي في الجزائر " الواقع والأفاق 2021.

22. مولاي أخضر عبد الرزاق بونوة شعيب دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الدول النامية حالة الجزائر مجلة الباحث العدد 2009/2010.07 .

23. مُحَمَّد الطيب حرة إسماعيل بوقنورة المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في دعم سياسات التشغيل في الجزائر, حالة مؤسسة ابن نور للصناعات والخدمات بالوادي مجلة دفاتر بوادكس المجلد 10 / العدد 01, 2021.

24. مراد لعبيدي الهادي دوش دور السياسات العامة في تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر2015.